تاليف المادة العلمية الخاصة بالبطالة والتضخم في مادة الاقتصاد الخاصة بالتعليم المفتوح المستوي الاول الفصل الدراسي الثاني

تاليف
د. عصام حسني محمد عبد الحليم
مدرس الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعه بنها

الفصل الخامس
نظرية البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الطبيعية فى الأقتصاديات المعاصرة وذلك نظراً لعدم إمكانية حدوث التوظيف الكامل للعمالة – وذلك على خلاف الكلاسيكون الذين كانوا يعتقدون بفرضية حدوث التشغيل الكامل – وهذا ما جاءت به النظرية الكنزية والنظريات المكملة لها حيث يرون أن حدوث التوظيف الكامل أمر نظرى مثالى يصعب تحقيقه على أرض الواقع ، والطبيعى هو التوظيف غير الكامل للعمالة .

أشارت الأدبيات الأقتصادية إلى العديد من أنواع البطالة والتى تتزايد أحجامها ومعدلاتها مع الوقت ، وتكمن خطورة البطالة فى تاثيرها على الناتج القومى حيث يتم عدم الأستخدام الأمثل للموارد البشرية وإهدار لرأس المال البشرى بالإضافة – لآثار البطالة الإجتماعية والسياسية ، ولذلك يضع واضعوا السياسات الأقتصادية نصب أعينهم زيادة حجم العمالة والإقلال من حجم البطالة ومعدلاتها ، ويتطلب تحقيق ذلك وجوب التعرف على أنواع البطالة وحجمها ومعدلاتها ودراسة خصائصها ومعرفة الأسباب المؤدية لها وبالتالى تقتضى الدراسة التعرض للأمور التالية :

المبحث الأول : مفهوم البطالة

المبحث الثانى : قياس البطالة

المبحث الثالث : أنواع البطالة

المبحث الرابع : نظريات البطالة

المبحث الخامس : البطالة فى مصر

المبحث الأول
مفهوم البطالة

تتعدد التعريفات التى تناولت البطالة ومن ثم يصعب الوصول إلى مفهوم محدد لها، فيذهب جانب من الاقتصاديين للقول بأن البطالة تنطبق على الأفراد القادرين على العمل ولا يعملون ولكن يبحثون بجدية عن فرص العمل ، فى حين يرى آخرون أن البطالة تمثل إختلال بين قوة العمل المتاحة فى مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة ويستفاد من ذلك بطالة جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية بالرغم من قدرتها على العمل وترغب فيه ويرجع هذا النوع من البطالة لعدم قدرة الاقتصاد القومى على إستيعاب كل قوة العمل المتاحة للعمل ، ويذهب إتجاه آخر للقول بأن البطالة تتلخص فى نقص فرص المال المتاحة فى المجتمع والاقتصاد.

وإزاء هذه الآرداء المختلفة يمكن بيان مفهومين للبطالة وهما :

المفهوم الرسمى للبطالة

المفهوم العلمى للبطالة

١- المفهوم الرسمى للبطالة :

يتم بيان المفهوم الرسمى للبطالة وذلك بإحتساب الفرق بين حجم العمل المعروض فى سوق العمل وحجم العمالة المستخدمة فعلاً فى المجتمع خلال مدة زمنية محددة وعند مستويات الأجور السائدة فى الإقتصاد ، وهذا يعنى أن حجم البطالة يتمثل فى حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والمطلوبة منه فى سوق العمل عند مستوى الأجور السائدة .

وبإستخدام مرونات العرض والطلب يكون عرض العمل أكثر مرونة عند مستويات الأجر المنخفض وتقل المرونة حتى تصل لأنعدامها عند مستوى التوظيف الكامل – يعرف التوظيف الكامل للعمالة بأنه الوضع الذى يتحقق فى ظله الإستخدام الكامل لورقة العمل المتوفرة فى مجتمع ما مع توافر معدل أدنى من البطالة والذى يختلف هذا المعدل من دولة إلى آخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى ويقدرة الإقتصاديون بنسبة تتراوح ما بين ٣% - ٥% من قوة العمل – وإذا كانت البطالة

تتمثل فى الفرق بين مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الفعلى وبالتالى فهى الزيادة فى الكمية المعروضة من العمل عن الكمية المطلوبة منه عند مستوى الأجر السائد وإذا أردنا تقليل الفارق الطلب على العمل وتحقيق التوظيف الكامل يكون بزيادة الإنتاج وزيادة معدل النمو الإقتصادى وزيادة مستوى الرفاهية الإقتصاديون والإجتماعية من خلال رفع مستوى المعيشة .

ويذهب الإقتصاديون – فى ظل عدم وجود تعريف رسمى للبطالة – للقول بأن البطالة تتمثل فى وجود أفراد قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وراضين عن مستوى الأجر السائد فى المجتمع ولكنهم لايجدونه خلال فترة زمينة محددة ، وهذا التعريف متفق عليه دولياً ولكى يعتبر الفرد فى حالة بطالة وعاطلاً فى ظل هذا المفهوم يستلزم توافر المعايير التالية :

أن يكون الفرد بدون عمل : ويضم هذا المعيار الأشخاص الذين تجاوزت أعماهم السن المحدد لقياس السكان الناشطين إقتصادياً – هذا السن يقع بين ١٤ – ٦٥ سنة وفق ما يحدده تعريف البطالة المتسخدم وهذا السن نسبى يختلف من دولة إلى أخرى- ولا يعملون سواء بمقابل أو لحسابهم الخاص .

ب-أن يكون الفرد متاحاً وجاهزاً للعمل : ويضم هذا المعيار الأفراد الراغبين فى العمل ومستعدين له بأجر أو لحسابهم الخاص ، وبالتالى يكون الفرد قادر ومستعد للعمل عند مستوى الأجر السائد فى المجتمع وبالتالى يستبعد الأفراد الباحثين عن العمل ليزاولوه مستقبلاً بعد فترة المسح والبحث والدراسة مثل أن يبحث طالب الحقوق عن عمل قانونى يمارسه بعد تخرجه فمثل هذا الطالب يكون غير مستعد وغير جاهز للعمل خلال فترة البحث ، كذلك يتم إستبعاد الأفراد الغير قادرين على العمل بسبب المرض أو ذوى الإحتياجات الخاصة والتى لا تتناسب حالات إعاقتهم مع العمل المتاح أثناء فترة البحث والمسح.

ج-أن يكون الفرد باحثاً عن العمل : ومفاد هذا المعيار قيام الفرد بالبحث الجاد عن فرصة العمل سواء بأجر أو لحسابه الخاص خلال مدة البحث وإتخاذ خطوات جادة فى هذا الشأن مثل تسجيل راغب العمل إسمه وبياناته فى مكاتب العمل

الخاصة أو الحكومية ، ونشر إعلانات للبحث عن وظيفة فى وسائل الإعلام والرد على الإعلانات الطالبة للتوظيف ، وطلب الحصول على تراخيص مزاولة المهنة.
ويستفاد من المعايير السابقة أن العمل بأجر لدى آخرين أو لحسابه الخاص يعد عملاً
ولا تحدد طبيعة العمل حجم البطالة ويستلزم تحقق هذه المعايير توافر البيانات والمعلومات الكافية عن أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية والريفى والحضرى والحكومى والخاص للباحثين عن العمل من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتبادلها
ويجب على الباحثين عن العمل بأجر العلم بفرص العمل المتاحة لتحفيزهم على البحث عنه بجدية وإهتمام ، وتجدر الإشارة إلى الاختلاف بين الدول عند قياس معدلات البطالة وذلك لاختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل وأيضا الفترة التى تقاس خلالها البطالة ففى اليابان تحسب البطالة لمن تجاوزوا سن الـ ١٥ سنة وتوافر فيهم المعايير الثلاثة السابقة ولا يعملون فى الأسبوع الأخير من كل شهر ، وفى أمريكا يدخل فى البطالة من تجاوزوا الـ ١٦ سنة ولا يعملون خلال أسبوع المسح وتتوافر فيهم المعايير السابقة .
وبعد عرض المفهوم الرسمى للبطالة توجد عليه بعض الملاحظات التالية :
لا يضع هذا المفهوم فى حساباته البطالة المقنعة والبطالة الجزئية حيث أ، الفرد يعد عاملاً ولو كان يعمل لمدة ساعة واحدة يومياً .
لا يربط هذا المفهوم الرسمى بين العمل والإنتاجية فالفرد يعد عاملاً ولو انتج بما فيمته (٢) جنيه يوميا ويتساوى مع من ينتج بما قيمته (١٠٠٠) جنيه يومياً.
يأخذ هذا المفهوم فقط بالأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل ومن ثم يهمل قدر كبير من العاطلين الغير باحثين عن العمل والذين يئسوا من الحصول على فرصة عمل.
يتجاهل هذا المفهوم كل الأفراد العاملين فى وظائف بسيطة هامشية أو من يزاولون أنشطة غير قانونية .

٢- المفهوم العلمى للبطالة :

يذهب بعض الأقتصاديون إلى تعريف البطالة وفق هذا المفهوم بأنها عندما لايستخدم المجتمع قوة العمل المتاحة إستخداماً كاملاً أو الأمثل أو الأمثل لها وهذا يؤدى إلى أن الناتج الفعلى فى هذا المجتمع يكون أقل من الناتج المحتمل – يتمثل الناتج المحتمل بأنه أقصى ناتج يمكن تحقيقه عند الإستخدام الأمثل لموارد المجتمع إستخداماً كاملاً – وهذا يؤدى عملياً إلى إنخفاض مستوى رفاهية ومعيشة المجتمع عما كان يجب الوصول إليه .

وبين من هذا المفهوم العلمى للبطالة أن عدم الإستخدام الكامل لقوة العمل المتوفرة يكون فى حالتى البطالة الجزئية والسافرة – تتلخص البطالة السافرة فى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرصة العمل وبالتالى فهم بعيدون عن المشاركة فى العملية الإنتاجية وهذا يتفق ظاهرياً مع المفهوم الرسمى للبطالة ، أما البطالة الجزئية تتلخص فى وجود أفراد يعملون دون المعدل الطبيعى والمتوسط للعمل مثل العمالة الموسمية أو لبعض الوقت من الشهر أو لأيام محدودة وساعات قليلة إسبوعياً.

كما يتعرض هذا المفهوم العلمى للبطالة للإستخدام غير الأمثل للعمالة المتاحة فى المجتمع وهذا يجعل مستوى إنتاجية الفرد متدنية عن متوسط إنتاجية الفدر وهذا يتفق مع البطالة المقنعة وهو ما يعنى إمكانية إنقاص عدد من العمالة من العملية الإنتاجية دون حدوث أى نقص فى الناتج الكلى أو زيادة فيه فى ظل عدم تغير الفنون الإنتاجية المستخدمة فى الإنتاج وتنتشر ظاهرة العمالة المقنعة فى الدول النامية ذات النمو السكانى المتزايد والعالى وتتواجد فى قطاعات الخدمات الحكومية بها والقطاع الزراعى .

المبحث الثانى
قياس البطالة

يتبع الاقتصاديون مقياسان لقياس البطالة وهما على النحو التالى :

المقياس الرسمى للبطالة

المقياس العملى للبطالة

المقياس الرسمى للبطالة

يتم تعريف معدل البطالة وفق المقياس الرسمى للبطالة بأنه النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلى للعمال المشاركين فى القوة العاملة خلال فترة زمنية محددة ، ويمكن إحتساب معدل البطالة من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠$$

ويقصد بقوة العمل هنا جميع الأفراد العاملين والعاطلين الراغبين فى العمل عند الأجر السائد فى المجتمع أى أن قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة ، وبناء على ما سبق تتكون قوة العمل مما يلى :

العاملون : أى تضم كل العاملين لدى غيرهم أو العاملين لحسابهم كل أو بعض الوقت وساء كانت أعمال مؤقتة أم دائمة وسواء كانت أعمال لمدنية أو عسكرية بالرغم من أنه فى أمريكا يستبعدون من قوة العمل العاملة الذين عملون فى القطاعات العسكرية .

العاطلون : وتضم كل الأفراد القادرة على العمل وراغبة فيه وباحثة عنه ولا يجدون العمل المتاح فى ظل الأجور السائدة .

ويلاحظ على ما سبق أن هناك فئات لا تدرج ضمن قوة العمل وهم الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهذا أمر نسبى يختلف من دولة إلى آخرى وبالتالى تستبعد الفئات من هم دون السن المحدد للعمل أو من هم فوق السن كالمحالين للتقاعد أو المعاش ، كما يستبعد أيضا الفئات غير القادرة على العمل مثل المرض والعجزة والطلبة ، وكذلك يستبعد الفئات التى لا تطالب المجتمع بتوفير فرص عمل لهم بالرغم

من مقدرتهم عليه مثل – مثل النساء المتعلمات والذين يفضلون البقاء بالمنزل لتكون ربه منزل.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن طريقة قياس معدل البطالة يختلف من دولة إلى أخرى حيث تتباين الفئة العمرية أى فى السن المحددة لقياس السكان الناشطين إقتصادياً، وكذلك بالنسبة للفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل فمثلاً تحدد فى أمريكا باربعة أسابيع واسبوعين فى كندا واليابان تتحدد باسبوع واحد – وكذلك تختلف مصادر البيانات المستخدمة فى قياس معدل البطالة فمن الدول من يعتمد على التعداد السكانى وآخرى تعتمد على مسرح العمل كعينة فى حين تلجأ دول أخرى لأحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للمتعطلين .

ويلاحظ أيضا أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة وذلك لعد توافر البيانات السلمية الرسمية والتى يستدل منها على حجم البطالة لعدم وجود إعانات البطالة للمتعطلين ولعدم توافر الوسائل المناسبة لجميع المعلومات حتى يمكن تكون قاعدة بيانات ، كما أن الوزن النسبى للاقتصاد والخفى فى الدولة النامية – غير الرسمى أو الموازى – أكبر من الدول المتقدمة وبالتالى لا تدخل هذه الأنشطة الخفية فى إحصائيات الدول النامية الرسمية ، كما لا توجد فى الدول النامية إحصائيات وبيانات سليمة ودقيقة عن القطاع غير المنظم والذى يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين والورش والمقاهى بالرغم من تعاظم وزنه النسبى فى الدول النامية.

ويلاحظ على المقياس الرسمى للبطالة تركيزة فقط على البطالة السافرة الصريحة وإهماله لأنواع البطالة الآخرى ولا يضع ضمن حساباته الأشخاص الذى توقفوا عن البحث عن فرصة عمل بعد قنوطهم من الحصول عليها ، وبالرغم من ذلك فإن هذا المقياس هو الأوسع إنتشاراً بين الدول لقياس معدل البطالة ، وتأخذ به منظمة العمل الدولية عند عقد المقارنات بين معدلات البطالة المختلفة فيما بين الدول بل وفى داخل الدولة الواحدة خلال فترات زمنية مختلفة .

٢- المقياس العلمى للبطالة :

وفق هذا المقياس تتحقق العمالة الكاملة فى الأقتصاد عندما يتعادل الناتج الفعلى فى الأقتصاد مع الناتج المحتمل ، وعليه يكون معدل البطالة الفعلى مساوياً لمعدل البطالة الطبيعى غير التضخمى ، أما إذا كان الناتج الفعلى فى الأقتصاد أقل من الناتج المحتمل هنا يكون معدل البطالة الفعلى أكبر من معدلها الطبيعى وبالتالى يكون المجتمع فى حالة بطالة وهذا يحدث إما لعدم الإستخدام الكامل لقوة العمل أ، بسبب عدم الإستخدام الأمثل لها .

ويلاحظ أن الإستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى هو الإنتاجية المتوسطة المحتملة والتى تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية بين قطاعات المجتمع .

ويلاحظ أن المقياس العلمى للبطالة يأخذ فى حساباته كافة أنواع البطالة السافرة أو الجزئية أو المقنعة أى البطالة الصريحة وغير الصريحة .

المبحث الثالث

أنواع البطالة

تتعدد أشكال البطالة تبعاً لتعدد أسبابها وهذا بالطبع يتطلب تعدد أساليب علاجها ، على أن هناك نوعين رئيسيين للبطالة يندرج تحتهما أنواع فرعية عديدة ويتمثل هذين النوعيين الرئيسيين فيما يلى :

البطالة السافرة (الصريحة)

البطالة المقنعة

البطالة السافرة (الصريحة)

يقصد بالبطالة السافرة بأنه توجد أشخاص قادرة على العمل وراغبة فيه ولكن لا يجدون فرصة عمل ، ويعد هذا النوع من البطالة أكثر أنواع البطالة شيوعاً لأنها الصورة الواضحة للبطالة – البطالة المفتوحة – وعليه يكون إنتاجية هؤلاء الأشخاص صفر ووقت العمل بالنسبة لهم صفر ، وفى إطار هذا النوع من البطالة يجب التمييز بين نوعيين من البطالة هما كما يلى :

البطالة الإجبارية .
البطالة الإختيارية

البطالة الإجبارية

يشمل هذا النوع من البطالة كافة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل فى ظل الأجر السائد ، وبالتالى يكون هناك فائض فى عرض العمل فى سوق العمل من الأفراد الراغبين فى العمل والقادرين عليه، هذا وتعدد أشكال البطالة الإجبارية على النحو التالى :

١- البطالة الإحتكاكية : يقصد بالبطالة الإحتكاكية وجود أفراد قادرين على العمل وباحثين للمرة الأولى سواء كان البحث عن وظيفة مناسبة أو وظيفة أفضل من الوظيفة السابقة على الرغم وجود وظائف تناسبهم وتناسب خبراتهم ومهاراتهم وأعمارهم ولكن لا يلتحقون بها بسبب عدم علمهم بوجود هذه الوظائف وأماكن توفرها فى ظل بحث أصحاب الأعمال عن هذه العمالة لتحل محل العمالة التى ستتقاعد أ، لشغل الوظائف الجديدة فى التوسعة الإستثمارية للمنشأة .

وتوجد البطالة الإحتكاكية فى كافة الاقتصاديات النامية والمتقدمة خاصة وأن سوق العمل يتميز بطبيعة الديناميكية ، وكذلك نجد أن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى وأن بحث كل العمال وأصحاب العمل عن الوظائف والعمال يستغرق وقتاً ، وفى كل فترة زمنية نجد الداخلين الجدد إلى سوق العمل والخارجين منه ، هذا بالإضافة لوجود التقلبات الإقتصادية – ركود وازدهار – وما يترتب عليه من نقص أو زيادة حجم العمالة فى المشورعات وهو ما يستغرق وقتاً للتوفيق فى ما بين شغل الوظائف والعمال العاطلين .

وبالرغم من تواجد البطالة كما أسلفنا فى الاقتصاديات أيا كان مستوى نموها إلا أن حجمها يختلف من إقتصاد إلى آخر وفق تفضيل أفراد هذا الإقتصاد بقبول المخاطرة بترك وظائفهم من أجل الإلتحاق بوظائف آخرى ذات مزايا أفضل مادياً ومعنوياً أو بين قبول الإستمرار فى العمل وضمان الدخل الثابت ، وايضاً يختلف حجم هذا النوع من البطالة وفهم التطور الاقتصادى والإصلاح الإقتصادى وما يؤدى إلى

خلق فرص ومجالات جديدة للعمل ذات مزايا وحوافز تحفز العمالة على ترك وظائفهم القديمة والإلتحاق بالجديدة ، وعليه فقد ذهب البعض للقول بأنه حتى فى ظل تعادل عرض العمل مع الطلب عليه عند مستوى الأجر السائد فى الاقتصاد فإنه ستوجد بعض البطالة الإحتكاكية فيه .

وفى داخل البطالة الإحتكاكية يمكن التمييز بين نوعين البطالة هما البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة فترة الإنتظار ، فالبطالة أثناء فترة البحث عن عمل تنشأ فى جانب العمال واصحاب الأعمال كعدم تجانس عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة وذلك لاختلاف قدرات الأفراد ودوافهم ويترتب على عدم التجانس أن تختلف الأجور المدفوعة من المنشآت واختلاف شروط العمل وظروفه ، ويحاول العامل من جراء بحثه عن العمل الحصول على مرتب أفضل ولكن فى المقابل هناك تكاليف البحث عن العمل تتمثل فى الانتقال والاستعلام عن الوظائف وأيضاً الأجر الضائع على العامل من جراء تركه للعمل والبحث عن وظيفة بديلة وهو ما يجعل عبء البطالة الإحتكاكية على العامل كبير الأمر الذى يضطره لقبول وظائف أقل من الحلم المنشود عن الوظيفة الأفضل ، وبالتالى توجد عدة عوامل تزيد من مدة البطالة الإحتكاكية وتؤثر أيضا فى مدة البحث عن وظيفة أفضل هى حجم مدخرات العامل ومدى قدرته على الإقتراض وإعانات البطالة المقدمة من الدولة والمصادر البديلة للأنفاق خلال مدة البطالة فإذا كانت هذه العوامل ميسرة للعامل نقصت مدة البطالة الإحتكاكية والعكس صحيح .

أما بالنسبة لبطالة فترة الإنتظار فإنها تتمثل فى الوقت الذى يستغرقه طالب العمل فى الانتظار للتعينات من قبل الحكومة أو الهيئات الرسمية وكذلك إنتظار العمال المسرحين مؤقتا من وظائفهم لكى يعودوا إليها ثانية بديلاً عن البحث وظائف جديدة.

وبعد عرض البطالة الإحتكاكية نجد أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها على مدى توافر المعلومات وشفافيتها فى سوق العمل ولكن هذا النوع من البطالة لا تسترعى إنتباه الإقتصاديون على إعتبار أنها لا تتطلب إجراء سياسات إصلاحية وتصحيح للسياسات كما أن البعض يراها بطالة إختيارية وليست إجبارية ولكن الحال

مختلف فى الدول النامية حيث أن البطالة الإحتكاكية فيه امزمنة وإجبارية وليست مؤقتة وليست إختيارية.

٢- البطالة الهيكلية :

تظهر البطالة الهيكلية فى مناطق جغرافية معينة عندما تؤدى التغيرات فى أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها ، أو عندما تؤدى التغيرات فى أنماط الطلب إلى عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمالة بين المناطق المختلفة ، وفى حالة مرونة الأجور وإنخفاض تكاليف الإنتقال بين الوظائف وبعضها فى منطقة ما أو إنخفاض تكاليف الإنتقال بين المناطق المختلفة فإن هذا النوع من البطالة يختفى نظرياً لأنه نادراً ما يتحقق ذلك لأن من الصعب التوافق فيما بين مؤهلات وخبرات المتعطلين وبين متطلبات الوظائف الشاغرة كذلك يصعب التوافق الجغرافى بين أماكن الوظائف الشاغرة وأماكن طلب العمالة عليها.

وتتعدد أسباب البطالة الهيكلية فيما يلى :

التغيرات فى هيكل الطلب : من المعلوم أنه فى ظل زيادة الدخول الحقيقية للأفراد والزيادة المطردة فى النمو الاقتصادى يزداد طلب الأفراد على السعل والخدمات وإن تفاوت هذا الطلب بنسب مختلفة على السلع حيث يقل الطلب على السلع الضرورية بنسبة أقل من الزيادة فى الدخول الحقيقية فى حين يزداد الطلب على السلع الكمالية بنسبة أكبر من الزيادة فى الدخول الحقيقية ، كما أنه ينقص الطلب على السلع الدنيا والتقليدية وبالتالى يؤدى التغير فى هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية والتى لا يمكن إستيعاب العمالة فى إنتاج السلع الحديثة والكمالية .

ب-التقدم الفنى المطرد : مما لا شك فيه أن إستخدام التكنولوجية الحديثة واستخدام فنون الإنتاج الحديثة لتحل محل التقنيات القديمة يؤدى إلى الإستغناء عن العمالة والتى ليست لديها المؤهلات والخبرات الحديثة للعمل فى منشآت جديدة بعد تسريحها وهذا النوع من البطالة الهيكلية القضية ناجمة عن عدم إستيعاب التقنية الحديثة فى ظل إحلال منشآت راس المال الكثيف محل

المنشآت الصناعية كثيفة العمالة ، ومما لا شك فيه أن هذا الأحلال يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أرباح المنظمين على حساب أجور العمالة مما ينقص الاستهلاك ومعه الطلب الكلى لاننا كما نعلم أن الميل الحدى للاستهلاك لذوى الدخول المنخفضة أكبر منه لدى ذوى الدخول المرتفعة .

ج-التغير فى هيكل العمرى للسكان وتزايد نسبة صغار السن والنساء فى قوة العمل:

يتزايد نسبة الشباب صغار السن خريجى المدارس المتوسطة والمعاهد وكذلك الإناث فى قوة العمل والذين تنقصهم الخبرة اللازمة للحصول على فرص العمل ، ،هذا مما يزيد معه البطالة الهيكلية بينهم .

ويتطلب علاج البطالة الهيكلية فترة طويلة تستغرق فى إعداد وتأهيل وتعليم وتثقيف العمال العاطلين حتى يكتسبوا المهارات التى تشترطه الوظائف الجديدة وهذا الأمر يتطلب تدبير التكاليف والنفقات اللازمة لإعادة تدريب هؤلاء العمال وهو ما ليس متوافر لدى الدول النامية ، ويأتى هذا فى ظل صعوبة العمال القدامى لإكتساب مهارات جديدة والتخلى عن المهارات القديمة المكتسبة عبر السنين.

وبعد هذا العرض نجد أن البطالة الهيكلية والاحتكاكية يتداخلان معاً عندما تطول مدة الإنتقال من عمل إلى آخر بسبب إختلاف المهارات المتطلبة لكل عمل ، كما أنهما يتشابهان فى تزامن البطالة مع توافر فرص العمل المتاحة فى الوقت نفسه ولكنهما يختلفان فى أسباب وطريقة علاج كل منهما حيث تحتاج البطالة الهيكلية إلى إعادة تدريب العاطلين واكتساب مهارات جديدة حتى يتواء مواقع متطلبات سوق العمل، فى حين يكون علاج البطالة الإحتكاكية بتسهيل عملية إنتقال العمال بين الوظائف والأماكن المختلفة وذلك بتحسين شبكة معلومات سوق العمل والعمالة والتوظيف والوظائف الشاغرة .

٣- البطالة الدورية:

تعد البطالة الدورية من قبيل البطالة الإجبارية وترتبط بتقلبات النشاط الإقتصادى حيث تظهر فى فترات الركود والإنكماش الاقتصادى عند إنخفاض الطلب الكلى على السلع والخدمات ، حيث يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جانب من العمالة ،

ويحوز هذا النوع من البطالة إهتمام صانعوا السياسات الاقتصادية حيث يحاولون الحفاظ على عدم تدلى مستويات الإنتاج مع تحقيق زيادة فى معدلات النشاط الاقتصادى فى محاولة منهم للحد من ظهور هذا النوع من البطالة .

وكما نعلم أن البطالة الدورية – التى يزيد من حدتها نقص الطلب الكلى – تزيد فى حالة الركود الاقتصادى بفعل إنعكاسات التجارة الخارجية نظراً لإرتباط الدول النامية بالدول المتقدمة وبالتالى فكلما كانت الدول النامية متنوعة فى هيكلها الاقتصادى ومتقدمة لكما إنخفضت تأثرها بالتقلبات الدورية فى الاقتصاديات الآخرى والعكس صحيح ، كما تزيد وتتأثر البطالة الدورية بمدى تقدم القطاع الخاص الصناعى والاستقرار الإقتصادى ، وقد يرجع القصور فى الطلب الكلى والذى تنتج عنه البطالة الدورية إلى فترة زمنية سابقة طويلة تؤدى إلى إنخفاض الدخول الحقيقية ويترتب عليها إنخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد.

ويرى جانب من الإقتصاديون أنه لعلاج البطالة الدورية يكون من خلال تنفيذ سياسات إقتصادية توسيعية – مالية ونقدية – لزيادة مستويات الطلب الكلى وذلك بتشجيع الاستثمار والصادرات وزيادة الانفاق الحكومى وخفض الواردات والضرائب على أن هذه السياسات التوسعية ليست كلها فى صالح الدول النامية لأن معظم مشاكلها تكون فى جانب العرض والذى يعالج بزيادة فى الانتاج والاستخدام الأمثل للموارد العاطلة مما يزيد معه الدخول والذى بدوره يزيد الطلب الكلى .

٤-البطالة الموسمية :

يرجع ظهور هذا النوع من البطالة إلى ضعف وتصور الطلب على العمالة فى مواسم معينة – وهذا معناه نذبذب الطلب على العمالة كنتيجة لتذبذب مستوى الانتاج – وهذا النوع من البطالة بنتشر كثيراً فى الدول النامية حيث أنها كثيفة السكان ويشتغل معظمهم بالزراعة حيث أنها كثيفة العمالة فيها ويستثمر فيها راس المال القليل وتنخفض فيها فنون الإنتاج الحديثة ، وبالتالى فموسمية العمالة وموسمية البطالة يتناسبان مع النشاط الزراعى حيث يزداد الطلب على العمالة فى مواسم زراعة المحاصيل وحصادها ويتعطل العمال فيما بين هاتين المرحلتين وذات الوضع ينطبق

فى الغالب على القطاع السياحى خاصة إذا كان السياح يقصدون بلداً معيناً فى موسم معين كالشتاء أو الصيف مما يجعل العمال يعانون من البطالة فى مواسم إنخفاض التدفق السياحى.

يلاحظ تشابه بين البطالة الدورية والموسمية فى أن سبب ظهورهم هو إنخفاض الطلب على العمالة ، ولكن البطالة الدورية يرجع سببها لإنخفاض الطلب الكلى ، أما الموسمية فترجع لانخفاض الطلب على البطالة فى مواسم معينة وفى قطاعات محددة وبالتالى يتم توقعها خلال فترات معينة من العام ، وبالتالى يمكن علاج البطالة الموسمية وذلك بالحد منها وذلك بإيجاد فرص عمل للمتعطلين فى فترات ضعف الطلب على العمالة الزراعية وذلك بإستخدامهم فى أعمال الصرف وشق الترع والقنوات العامة أو بإقامة خطوط الإنتاج المعتمدة على النشاط الزراعى فى أماكن إنتاجها مما يخفض من تكلفة إنتقال هذه العمالة ويكون عرض العمالة متناسب مع الطلب عليها فى أماكن تواجدها.

البطالة الإختيارية

توجد هذه البطالة بإدارة الأفراد راغبى وطالبى العمل والقدرين عليه إلا أنهم لا يرغبون فى العمل فى ظل الأجور السائدة فى الإقتصاد وأيضاً توافر الوظائف الشاغرة لهم ، مثل الأثرياء الذين لا يقبلون على العمل فى ظل الأجور السائدة والتى لا تناسبهم من وجهة نظرهم ، وأيضا المتقاعدين أو المسرحين من العمل ذات الدخول المرتفعة والذين يرفضون العمل بأجور أقل مما كانوا يتقاضونه سابقاً .

البطالة المقنعة

توجد البطالة المقنعة عندما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم ، أو عند وجود أعداد من العمالة لا يترتب على وجودهم فى العمل ناتج صافى أو إضافى أو قد يترتب توظيفهم نقص الناتج الكلى وبالتالى فهم عمالة ظاهرية ولا ينتجون سلعاً وخدمات .

ويستفاد من هذا التقديم أن هناك عمالة لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية أو يعملون بإنتاجية إقل مما عليه الحال فى قطاعات إنتاجية مماثلة ، وايضا هناك عمالة

تكون المنفعة الحديثة للعمل ضعيفة أو منعدمة أو سالبة وهذا النوع ينتشر فى الدول النامية نظراً لتدنى مستويات التعليم ووجود العمالة غير الماهرة وغير المدربة ، ولذلك قيل بحق أن البطالة المقنعة سمة للاقتصاد النامى حيث يضعف قدرة القطاع الصناعى على إمتصاص العمالة ومن ثم يلجأ فائض عرض العمالة إلى النشاط الزراعى أو القطاع الخدمى الحكومى بنسبة كبيرة يفوق الحاجة الفعلية لهم .

وبناء على ما سبق نلحظ أن البطالة المقنعة تمثل إهدار لراس المال البشرى أحد عناصر الإنتاج حيث أنها تستهلك فى قطاعات لا يستفيد من الاقتصاد ولا الناتج القومى وتكمن خطورة البطالة المقنعة فى أنه لا يصعب حصرها لأن الأفراد فى الظاهر يعملون ولكن لا ينتجون أو يضيفون شئ يذكر للاقتصاد القومى فالإنتاجية الحديثة لهذه العمالة تساوى صفراً ، ويكون علاج هذا النوع من البطالة بفتح مجالات جديدة للانتاج وتدريب وتأهيل هذه العمالة وتحويلهم إلى قطاعات إنتاجية حقيقية .

المبحث الرابع
نظريات البطالة

فى إطار هذه الدراسة العامة سيتم تناول أشهر النظريات الاقتصادية التى تناولت البطالة بقصد التعرف على أسباب ظهور البطالة وتفاقمها ، وهو ما يعنى وجود تباين بين هذه النظريات والذى سيتم تناولها على النحو التالى :

المطلب الأول : النظريات التقليدية

المطلب الثانى : النظريات الحديثة

المطلب الأول
النظريات التقليدية

تفترض هذه النظريات فكرة وجود سوق تنافس للعمل حيث تتقاطع منحنيات عرض العمل مع الطلب عليه وصولاً إلى أجر العمالة التوازنى وتوازن مستوى التشغيل ، وينضوى تحت هذه النظريات التقليدية ثلاث نظريات هى على النحو التالى :

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية

الفرع الثانى : النظرية النيوكلاسيكية
الفرع الثالث : النظرية الكينزية

الفرع الأول
النظرية الكلاسيكية

قدمت النظرية الكلاسيكية عدة فروض لنظريتها هى كما يلى :
سيادة المنافسة الكاملة فى الأسواق
مرونة الأجور والأسعار
التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج
وإزاء تقديم هذه الفروض لم يهتم الكلاسيك بالبطالة ، وإهتموا فقط بتحقيق التراكم الرأسمالى فى الأجل الطويل كمحدد أساسى للنمو الإقتصادى .
ويرى فكر الكلاسيك أنه إذا ترك السوق حر يعمل بدون تدخل خارجى من الدولة فإن مرونة الأجور والأسعار تحقق التوازن فى سوق العمل وتحقق التوازن الكامل فيه تاسيساً على أن كل فرد سيعمل عند أجر التوازن وبالتالى تكون حالة مؤقتة إستثنائية تحدث عند إرتفاع الأجور عن أجر التوازن وهو ما يخفض أرباح المنظمين مما يدفعهم لتسريح العمال وتخفيضها مما يزيد من عرض العمل وتزداد البطالة مما يدفع الأجور الحقيقية نحو الإنخفاض ونعود ثانية إلى أجر التوازن ويتحقق التوظيف الكامل.
وبعد هذا العرض لفكر الكلاسيك يستفاد أنهم لا يعترفون بوجود البطالة الإجبارية وأن البطالة الموجودة إختيارية وذلك لإمتناع المتعطلين العمل بأجر السوق أو بطالة إحتكاكية عندما ينتقل العمال من وظيفة إلى أخرى.
ويذهب الكلاسيك أن إستمرار البطالة فى سوق العمل مرجعة إلى تدخل الحكومة أو نقابات العمال بفرض أجور تزيد عن أجر التوازن مما يؤدى إلى جمود الأجور وبالتالى كما تقدم فإن التوظيف الكامل يتفق مع وجود بطالة إختيارية ولا مانع من وجود بطالة إحتكاكية كأثر لانتقال العمالة من وظيفة إلى أخرى ولا يتفق مع وجود البطالة الإجبارية ، وعليه لا يرى الفكر الكلاسيكى ضرورة من تدخل الدول

بإتباع سياسات مالية ونقدية وإقتصادية لمعاجلة البطالة على إعتبار أن البطالة الإجبارية مؤقتة سرعان ما يعقبها التوازن التلقائى عند مستوى التوظيف الكامل وأن إستمرار وجود البطالة لفترات طويلة يقع مسئوليته على عاتق العمال .

الفرع الثانى

النظرية النيوكلاسيكية

يعد الفكر النيوكلاسيكى إمتداد للفكر الكلاسيكى وبالتالى يؤمن بالحرية الاقتصادية والتوظيف الكامل للعمالة وعناصر الانتاج وفق قانون ساى القائل العرض يخلق الطلب المساوى له ، وبالتالى فزيادة عرض سلعة ما فى ظل بقاء العوامل الآخرى ثابتة دون تغيير يقود إلى خفض ثمنها مما يزيد الطلب عليها لمقابلة هذه الزيادة فى العرض وبإنطباق هذه الحالة على عرض العمالة يؤدى إلى نشوء البطالة مما ينخفض معها الأجور الحقيقية والذى يؤدى إلى زيادة الطلب على الوظائف الشاغرة وتحقق التوظيف الكامل للعمالة ، ويوحى النيوكلاسيك بمرونة الأجور حتى تتحقق العمالة الكاملة وبالتالى تختفى البطالة الإجبارية على إعتبار أن أى إختلال فى سوق العمالة سيصحح تلقائياً بتغير الأجور وأيضا ستختفى البطالة الإختيارية.

ولقد ظل هذا الفكر النيوكلاسيكى مسيطر على الإقتصاديين حتى تغير مع الكساد العظيم فى ثلاثينات القرن العشرين وهو ما أدى إلى ظهور الفكر الكينزى المؤمن بوجود البطالة الإجبارية .

الفرع الثالث

النظرية الكينزية

أدت أزمة الكساد العظيم تغيراً فى الفكر الإقتصادى نظراً لزيادة حدة البطالة آنذاك فى الثلاثينات من القرن العشرين ، واضحى من غير المقبول القول بأن معدل البطالة إختيارياً وأيضا لا يصح إنكار البطالة الإجبارية من جانب الكلاسيك والنيوكلاسيك وجاء كينز بنظريته وذكر أن سوق العمل قد تعرض لتشوهات بسبب تدخل نقابات العمال التى أدت إلى جمود دخولها دون إنخفاض الأجور إلى مستوى المنافسة .

ويرى كينز أن العمل مصدر العامل للحصول على دخله ويكون عرض العمل غير متناهى المرونة عندما يكون عاطلاً وبالتالى لا يتوقف مستوى التوظيف على جانب العرض بل على جانب الطلب وبذلك أزاح كينز المسئولية عن العمال فى حدوث البطالة وألقاها على مسئولية المنظمين الذى يسيطرون على جانب الطلب ، وجاء كينز بذلك ليقرر أن مستوى التوظيف يتحدد بالطلب الكلى الفعال.

ويرى كينز أن الأجور والأسعار لا تقصفان بالمرونة الكافية كما ذهب الكلاسيك والنوكلاسيك وذلك لعدم كمال الأسواق وعدم التأكد بمعرفة حجم التعاقدات بين العمال والمنظمين وهو ما يؤدى إلى ظهور البطالة الإجبارية.

وكما نعلم أن عندما يرتفع الأجر بمستوى أعلى من أجر التوازن فهذا سيؤدى إلى وجود البطالة الإجبارية حيث يكون مستوى التوظيف والإنتاج أقل من مستوى التوظيف الكامل وبالتالى لا يترتب على إنخفاض الأجور زيادة مستوى التوظيف نظراً لوجود فائض كبير فى عرض العمل أو نقص فى الطلب الكلى عن مستوى التوظيف الكامل وهنا بحث تدخل الدولة بأدواتها المالية والنقدية التوسعية لتحقيق التوظيف الكامل.

ويذهب كينز للقول بوجود عدة أسباب تزيد من حجم البطالة الإجبارية وتعقد حلها منها تفضيل السيولة والتقدم التقنى وزيادة رصيد رأس المال فى المجتمع لأن ذلك سيزيد الإنتاج عند نفس المستوى من التوظيف أو يؤدى للاقلال من العمالة ، كما يرى كينز أن قصور الطلب الكلى يؤدى للبطالة لأنه سيؤدى إلى إنخفاض الدخول لدى الأفراد ومن ثم خفض الاستهلاك لديهم وعليه سينخفض الطلب الكلى بالتبعية ومن ثم نرى أن سياسة خفض الأجور يمكن أن تزيد من حدة البطالة بدلاً من أن تكون أحد وصفات العلاج لها.

وخلاصة القول يذهب كينز إلى ضرورة التدخل من جانب الدولة بأدواتها المالية التوسعية فى النشاط الاقتصادى وهو ما يتنافى مع فكرة التوازن التلقائى عند مستوى التوظيف الكامل لدى الكلاسيك والنيوكلاسيك ، لأن كينز يرى أن هذا التوازن لا يتحقق إلا صدفة .

المطلب الثانى
النظريات الحديثة للبطالة

ظهرت عدة نظريات حديثة للبطالة قامت بتطوير النظريات التقليدية للبطالة حيث أدخلت عدة فروض واقعية لتتوافق مع الظواهر الحديثة وهى على النحو التالى :

الفرع الأول : نظرية البحث عن عمل

الفرع الثانى : نظرية الإختلال

الفرع الثالث : نظرية تجزئة سوق العمل

الفرع الأول
نظرية البحث عن عمل

جاء ظهور نظرية البحث عن عمل كأثر لإستخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم وتحليل المتغيرات الكية ، وتتاسس النظرية على إسقاط فرضية المعرفة التامة لسوق العمل وهو الفرض الذى إعتمده النموذج الكلاسيكى ، وبالتالى ترى نظرية البحث عن عمل صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل وهو ما يقود عملياً لعدم التأكد عند إتخاذ القرارات ، وهذا يدفع الأفراد نحو البحث عن المعلومات ، وما من شك أن البحث عن المعلومات لها تكلفة مادية يتحملها العمال والمنظمين على السواء خاصة نفقات الانتقال والبحث من جانب العمالة ونفقات إجراء الاختبارات والمقابلات الشخصية من جانب المنظمين ، هذا بالإضافة إلى أن عملية البحث عن المعلومات تستغرق وقتا طويلاً وتفرغ كامل لجمع المعلومات وبالتالى تعتمد النظرية على المقدمات السابقة فى تفسير وجود بطالة المتعطلين ووجود وظائف شاغرة وتفسير تباين واختلاف الأجور للأفراد المتساوين فى نفس المهارات والخبرات .

وترجع هذه النظرية البطالة إلى رغبة الأفراد فى ترك وظائفهم للتفرغ من أجل البحث عن المعلومات عن أفضل الوظائف المتاحة والمناسبة لمؤهلاتهم وهيكل الأجور المصاحبة لها ، وترى هذه النظرية أن البطالة السائدة فى المجتمع هى البطالة

الإحتكاكية لأنها إختيارية بإرادة الأفراد وناتجة عن سعى الأفراد للحصول على الأجور المرتفعة وفرص العمل المناسبة وهو ما يؤدى إلى التوزيع الأفضل والأمثل للعمالة بين مختلف الأنشطة والمجالات الاقتصادية ، كما أن المنظمين غالباً ما يحتفظون لديهم بالوظائف الشاغرة بدلاً من شغلها بسرعة بأول المتقدمين لها أملاً فى توظيف أفضل العناصر من العمالة الماهرة .

وبالتالى تؤدى عملية البحث عن العمل إلى تمكين العمالة من الحصول على الوظيفة والأجر الأمثلين.

تتنوع تكاليف البحث عن الوظائف بنوعين من التكاليف الأولى تكاليف مباشرة تتمثل فى تكلفة الإعلان من الوظائف والانتقالات ورسوم مكاتب العمل والتشغيل ، وأما التكاليف الثانية فهى تكاليف غير مباشرة وتتمثل – تكلفة الفرص البديلة – وهو الأجر المفقود خلال فترة البحث عن الوظيفة .

وما من شك فإن فترة البحث عن العمل والتى هى فى ذاتها فترة بطالة تتوقف مدتها على حصول المتعطل على الأجر المناسب له ، ومدى حصول على المعلومات الخاصة بالفرص الشاغرة ، وعلى حجم الإعانة التى يحصل عليها المتعطل وظروف المجتمع الاقتصادى ، وبالتالى تزداد حدة البطالة كلما زاد قدر الأجر التوقع الحصول عليه وإرتفاع حجم الإعانة المقدمة له وفى فترة الرواج الاقتصادى والعكس صحيح.

يلاحظ أن هذه النظرية قدمت تفسيراتها لفترات البطالة وسبب إطالة البطالة بين بعض الفئات مقارنة ببعض الفئات من قوة العمل خاصة الوافدين الجدد من العمالة إلى سوق العمل نظراً لإنعدام خبرتهم فى سوق العمل وعدم توافر المعلومات عن سوق العمل لديهم مما يجعلهم يتنقلون بين الوظائف بغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات وهو ما يعنى زيادة معدل بطالتهم أثناء التنقل بين الوظائف وفترة البحث عن العمل.

وخلاصة القول أن هذه النظرية قد فسرت أسباب وجود البطالة بأنها ترجع إلى عدم توافر المعلومات الكافية عن سوق العمل والوظائف الشاغرة كما أنها قدمت تفسيرها لتركيز البطالة بين فئات دورية أخرى إلا أنها واجهت بعض النقد لأنها ترى

أن البطالة إختيارية بسبب رغبة الأفراد فى البحث عن الوظيفة والأجر المناسبين ولكن البطالة كما يكشف عنها الواقع العملى ترجع إلى إستغناء عن العمالة من المنظمين وبالتالى تكون البطالة إجبارية وليس إختيارية ، كما أن الدراسات الاقتصادية عن البطالة أكدت أن الفرد يبحث عن فرصة العمل عندما يكون موظفاً وليس متعطلاً ، بالإضافة لإمكانية التنقل بين الوظائف دونما بطالة ، هذا بالإضافة لعدم منطقية الرأى القائل بأن البطالة تزداد حدتها لمجرد رغبة الأفراد فى جمع المعلومات الخاصة بسوق العمل.

الفرع الثانى

نظرية الإختلال

عصفت هذه النظرية بفروض النموذج الكلاسيكى لسوق العمل وهو إفتراض مرونة الأجور والأسعار ، وجاءت بجمود الأجور والأسعار فى الأجل القصير ويرجع إلى عجز الأجور وألأسعار فى الأجل القصير عن التغير بسرعة لضمان توازن سوق العمل – وهذا عكس ما إتجهت إليه النظرية الكلاسيكية من أن جمود الأجور والأسعار يرجع إلى تدخل نقابات العمال ووضع حد أدنى للأجور – وبالتالى يؤدى جمود الأجور والأسعار إلى اختلال سوق العمل بزيادة عرض العمالة وظهور البطالة الإجبارية حيث يوجد أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدونه فى ظل الأجور السائدة فى الاقتصاد وهذا ينطبق أيضا على اسواق السلع والخدمات حيث يؤدى جمود الأجور والأسعار إلى إختلال العرض والطلب.

يلاحظ أن هذه النظرية تتشابه مع النظرية التقليدية عن سوق العمل فى وجود البطالة الاختيارية والاحتكاكية ولكنها أى نظرية الاختلال تختلف مع التقليدية فى أن الأولى ترى إمكانية حدوث البطالة الإجبارية وهنا تتوافق مع النظرية الكينزية ، كما أن نظرية الإختلال تبحث فى اسباب البطالة فى سوق العمل وتحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات التشابكية بين سوق السلع وسوق العمل والتى ينجم عن هذا التشابك نوعان من البطالة هما البطالة الكلاسيكية والكينزية وهما كما يلى :

أ- البطالة الكلاسيكية :

جاءت تسمية هذا النوع من البطالة لتشابها مع البطالة عند الكلاسيك ومردها زيادة الأجر عن أجر التوازن والتى ـاتى من جراء وجود فائض فى الطلب فى سوق السلع مع حدوث فائض فى عرض العمل فى سوق العمالة وتحليل ذلك أن إرتفاع الأجور الحقيقية للعمال يدفع المنظمين إلى عدم زيادة مستوى لتشغيل حيث تنقص أرباحهم مما يؤدى إلى عدم زيادة المعروض من السلع .

ب-البطالة الكينزية :

تتشابه هذه البطالة مع النموذج الكينزى فى تحليل البطالة الناجم عن نقص التشغيل الناتج عن قصور الطلب الفعال حيث يوجد فائض فى عرض العمالة – فى سوق العمل – والسلع فى أسواق السلع ، وهذه البطالة لا ترجع إلى إرتفاع الأجور ولكن قصور الطلب فى سوق السلع مما يؤدى إلى زيادة العرض وتراكم المخزون ومن ثم يمتنع المنظمون عن زيادة نسبة التشغيل للعمالة خاصة وأن المزيد من الإنتاج لن تجد من يشتريه.

وخلاصة القول أن نظرية الاختلال قدمت تفسيراً نظرياً حول أسباب البطالة فى عالمنا المعاصر وأرجعت سبب البطالة فى الدول المتقدمة إلى إنخفاض مستوى الإنتاج الناجم عن إنخفاض الربحية للإستثمارات بسبب زيادة أجور العمالة – حسبما ذهبت المدرسة الكلاسيكية – أو لعدم وجود طلب كافى وفق ما ذهبت إليه المدرسة الكينزية.

وبالرغم من المنطقية والوجاهة التى قدمتها هذه المدرسة فى تفسير ظاهرة البطالة إلا أنه قد تم توجيه إليها بعض الإنتقادات ، وذلك لأنها تقصرتحليل البطالة فى الفترة القصيرة ولا تبين أسبابها فى الأجل الطويل ، كما أنها تفترض تجانس عنصر العمل ومن ثم تكون البطالة كلاسيكية أو كينزية على النحو المتقدم بيانه ولكن الواقع العملى يظهر وجود فئات متنوعة من عنصر العمل وبالتالى يمكن أن توجد البطالة الكينزية والكلاسيكية معا وهو يقود إلى تناقض الحل لهما حيث أن علاج البطالة الكينزية يكمن فى إنتهاج سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلى بالإ؟؟؟؟ العام المتزايد وزيادة الأجور لكى يزيد معدلات الإستهلاك وهذا سيؤدى إلى زيادة

حجم البطالة الكلاسيكية والتى تنجم عن إنخفاض ربحية الاستثمارات وتقل بالتبعية مستوى التشغيل لأحجام المنظمين عن زيادة معدلات الاستثمارات ، أما علاج البطالة الكلاسيكية يكمن فى خفض معدلات الأجور وبالتبعية ينخفض معدل الاستهلاك وخفض الطلب الكلى مما يرفع من حدة البطالة الكينزية وبهذا كما يذهب بعض الاقتصاديين تكون النظرية قد ناقضت نفسها وفشلت فى تقديم الحلول لنوعى البطالة فى وقت واحد.

الفرع الثالث

نظرية تجزئة سوق العمل

تنهض هذه النظرية على سقوط فرض تجانس وحدات عنصر العمل أحد فروض المدرسة الكلاسيكية وتهدف نظرية تجزئة سوق العمل إلى تقديم التفسيرات الخاصة بأسباب زيادة حدة البطالة ، وأسباب زيادة البطالة فى قطاعات معينة وعجز التشغيل فى قطاعات أخرى وقدمت هذه النظرية فروضها بوجود نوعان من الأسواق هما سوق رئيس وسوق ثانوى – تشير نظريات آخرى لتجزئة سوق العمل بأنه ينقسم سوق العمل إلى سوق محلى وأخر دولى وإقليمى وأيضا سوق العمل الريفى والحضرى وكذلك سوق العمل الماهر وغير الماهر ، وسوق العمل الخاص والعام – وتفترض أيضا أن عنصر العمل لديه المقدرة على الحركة والانتقال داخل السوقين المتقدم ذكرها على إعتبار أن هذين السوقين يختلفان من حيث الوظائف وخصائص العمالة والأفراد فيهما.

وبالنسبة للسوق الرئيس يقصد به فى إطار هذه النظرية هو سوق الشركات كثيفة راس المال وتستخدم فى العمالة المدربة والماهرة وتحافظ عليهم ولا تقدم على تسريحهم نظراً لما لديهم من مهارات وخبرات مكتسبة أثناء عملهم لديها وبالتالى ترتفع أجور العمالة فى هذا السوق وتستقر أوضاعهم الوظيفية .

أما بالنسبة للسوق الثانوى فيقصد به فى إطار هذه النظرية هو سوق الشركات الصغيرة الحجم والتى تستخدم فنون إنتاجية بسيطة وكثيفة العمالة وتنخفض فيه

الأجور وتتعرض هذه الشركات داخل هذا السوق للتقلبات الإقتصادية وبالتالى يكون العمال فيه أكثر عرضه للبطالة .

وترجع أسباب تجزئة الأسواق إلى سوق رئيس وآخر ثانوى إلى النظام الرأسمالى الذى تطور من المنافسة إلى الإحتكار وظهور التقنيات الحديثة والمتطورة والذى أدى إلى تمتع السوق الرئيسية بإستخدام التكنولوجية الحديثة وكثافة راس المال والعمالة الماهرة والمدربة بينما فى السوق الثانوى توجد المنشآت كثيفة العمالة والتى تكون اكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية ، وهو ما يعنى أن معدل البطالة وطول مدتها فى الدول المتقدمة والفنية صناعياً أقل وتكون كبيرة فى الدول النامية.

المبحث الخامس

البطالة فى مصر

يعد منطقيا وجود قدر من البطالة فى أى إقتصاد معاصر ، ولكن الخطورة تكمن عندما تتجاوز البطالة خطوطاً معينة ، خاصة وأن آثارها تتعدى الجوانب الإقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية ، وتأخذ البطالة فى مصر أشكالا عدة وتتعدد أسبابها وطرق معالجتها ، وبلغت خطورة البطالة المصرية المتفاقمة منذ الثمانيات من القرن الشعرين حداً بأن اصبحت أحد مظاهر إختلال الاقتصاد المصرى ، وتكمن هذه الخطورة فى وجود ندرة نسبية أقل فى عنصر العمل بالمقارنة بندرة نسبية أكبر فى الأراضى الزراعية وراس المال وهو ما يعنى إهدار للموارد البشرية أحد عناصر الإنتاج .

وفى إطار دراسة البطالة فى مصر يستوجب التعرض للأمور التالية :

المطلب الأول : أنواع البطالة فى مصر

المطلب الثانى : تطور البطالة فى مصر

المطلب الثالث : هيكل البطالة فى الاقتصاد المصرى

المطلب الرابع : أسباب مشكلة البطالة فى مصر

المطلب الخامس : تقييم سياسات علاج مشكلة البطالة فى مصر

المطلب الأول

أنواع البطالة فى مصر

عرف الاقتصاد المصرى العديد من أنواع البطالة يمكن إختصارها فى الأنواع الثلاثة التالية :

الفرع الأول : البطالة السافرة (الصريحة)

الفرع الثانى : البطالة المقنعة

الفرع الثالث : البطالة الإختيارية

الفرع الأول

البطالة السافرة (الصريحة)

يقصد بالبطالة السافرة هى فائض عرض العمالة فى سوق العمل ، وهو ما يتزايد فى مصر وذلك لنقص فرص العمل الشاغرة المعروضة وعجزها عن مواجهة الوافدين الجدد من العمالة إلى سوق العمل بسبب زيادة النمو السكانى السريع ، والذى بلغ فى مصر بمتوسط سنوى ٢,٥% فى الخمسينات والستينات زاد إلى ٢,٧% خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ، ونجم عن هذه الزيادة فى النمو السكانى زيادة حجم وقوة العمل أى عرض العمل وعجز الاقتصاد المصرى المباطئ فى النمو عن إستيعاب هذه العمالة وخلق المزيد من فرص العمل ، وهذا العجز الاقتصادى مرده إنخفاض معدلات النمو الاقتصادى بسبب عجز الموارد المحلية والأجنبية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لخلق المزيد من فرص العمل كذلك إستخدام المشروعات كثيفة راس المال والتقنية والتى يترتب عليها إنقاص للعماله داخل المنشآت الإنتاجية.

لقد مر الأقتصاد المصرى بفترات طويلة من التخلف الإقتصادى والذى أعاق دخول القطاع الخاص إلى العملية الإنتاجية فى ظل بلوغ القطاع الخدمى الحكومى والقطاع العام حدودهما القصوى فى توظيف العمالة منذ الخمسينات وحتى بداية الثمانينات ، بل وزاد من حدة البطالة إنتهاج الدولة لسياسات التحرير الاقتصادى والخصخصة وهو ما نتج عنهما تسريع المزيد من العمالة والحد من سياسة التوظيف

بل وتوقفها فى القطاعين الحكومى والعام ، وأثرت الظروف الدولية والأقليمية المحيطة بمصر إلى عودة العمالة المهاجرة من الدولة العربية إلى الداخل .

وتشير الإحصائيات والدراسات الإقتصادية الخاصة بالبطالة أن حجم البطالة السافرة زاد من ١٧٥ ألف فرد مع بداية الستينات إلى ٨٥٠ الف فرد مع السبعينات والثمانينات فى القرن الماضى والذى وصل تحديداً إلى ٢ مليون فرد بين الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٦ وهو ما يعنى أن البطالة السافرة قد بلغت ٧,٧% ، ١٤,٧% من قوة العمل خلال الفترة السابقة .

وتتخذ البطالة السافرة ثلاثة اشكال فى مصر هما البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية وبطالة المتعلمين وهو ما يستوجب بيانهم على النحو التالى :

أ- البطالة الهيكلية :

تنجم هذه البطالة عن التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى عندما إتجه إلى التصنيع وزيادة الأهمية النسبة لقطاع الصناعة فى الإقتصاد القومى ، حيث تم إستخدام مهارات وتقنيات حديثة فى العمل لم تستعمل من قبل مما أدى إلى ظهور البطالة الهيكلية ومع إستمرار الأخذ بالأساليب التكنولوجية فى التصنيع وإستخدام مشروعات ذات راس المال الكبير والتقنيات المتطورة زاد حجم هذا النوع من البطالة بإستمرار أيضا فى ظل ندرة الموارد المالية اللازمة لإنشاء مراكز تدريب وتثقيف العمالة والمراكز البحثية للصناعة حتى يتوائم عرض العمالة المدربة والماهرة مع الطلب فى سوق العمل ، وفى ذات السياق فإن زيادة هذا النوع من البطالة يعكس عدم قدرة العمالة المصرية على التوائم والتوافق مع التغيرات التكنولوجية فى الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل .

ب-البطالة الموسمية :

ترجع اسباب هذه البطالة كما نعلم إلى قصور الطلب على عنصر العمل فى مواسم معينة فقط دون مواسم آخرى ، ويتسم قطاع الزراعة هذا النوع من البطالة نظراً لتقلبه من فترة إلى أخرى ، وفى ذات الوقت يمثل قطاع الزراعة أحد أم

مصادر الناتج القومى ويستوعب جزء من العمالة والذى يعد من القطاعات كثيفة العمالة نظراً لعدم إستخدام الميكنة الزراعية على نطاق واسع .

ويمكن تعظيم حجم العمالة فى هذا القطاع وخفض حجم هذه البطالة يضح الإستثمارات الزراعية فى المشروعات المرتبطة بالإنتاج الزراعى – مثل إنشاء صناعات التعليب والحفظ بالقرب من المزارع.

وبالنسبة لقطاع السياحة فإن هذا النوع من البطالة تزايد فى المواسم التى يقل فى الطلب على المنتج السياحى وذلك عندما يتعرض الاقتصاد لصدمات داخلية أو خارجية عن الاقتصاد مثل إنقطاع العلامات السياسية المصرية العربية بسبب معاهدة كامب ديفيد وخلال حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بغزو العراق للكويت وأحداث الأقصر الإرهابية ١٩٩٧م.

ج-بطاقة المتعلمين :

تنتشر بطاقة المتعلمين بين خريجى المعاهد العليا والمتوسطة والجامعية والدبلومات الفنية المتوسطة وتلك ظاهرة تستدعى الدراسة ، وهذه الظاهرة تتواجد أيضاً فى سائر الدول النامية .

وتمتد جذور ظاهرة بطالة المتعلمين بين الشباب ولكن حال دون إستفحالها يعود إلى منتصف الستينات من القرن العشرين عندما تبنت الحكومة المصرية سياسة تعيين الخريجى المتعلمين وزيادة الطلب الخارجى والداخلى على العمالة خلال فترة الإنفتاح الإقتصادى ، وأدت سياسة الإلتزام بتعيين الخريجين أن إمتلئت قطاعات الدولة الخدمة والحكومية والإنتاجية بالعمالة الزائدة ولاتضيف شيئاً إلى الناتج القومى وزادت معدلات التضخم بحصول هذه العمالة ذات البطالة المقنعة على أجور لايقابلها أى ناتج ، ومن ثم شكلت سياسة التعينات الفورية للخريجين عبئاً إقتصاديا وإجتماعيا أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فى ظل شح فرص العمل الحقيقية المنتجة والتى كان من الممكن إستيعاب العمالة المتعلمة.

وكما نعلم أنه بسبب تطبيق سياسة الانفتاح الإقتصادى وإزدهار قطاع الخدمات المالية والبنوك والتجارة والمقاولات أن إستوعبت جانب كبير مهم من الخريجين المتعلمين والمدربين والذين توافقوا مع متطلبات سوق العمل ، هذا بالإضافة إلى أنه فى ظل الإزدهار النفطى فى دول الخليج بسبب إرتفاع سعر البترول بسبب حرب أكتوبر إن زاد الطلب على العمالة المصرية نظراً لحاجة هذه الدول إلى البناء والتعمير وإنشاء مرافق البنية الأساسية .

وإزاء السلبيات التى نجمت عن تطبيق سياسة الانفتاح الإقتصادى ، وفى ظل فرض القيود على الإستثمارات الجديدة على رأس المال المحلى والدولى أن إنخفض المعروض من فرص العمل والتى ساهم فى هذا الإنخفاض حدوث موجه من الركود الإقتصادى العالمى وبالتالى إنخفض الطلب على العمالة المؤهلة فى الداخل والخارج هذا كان يحدث فى ظل تنامى أعداد الخريجين المتعلمين خاصة أن هذه المراحل شهدت التوسع فى التعليم بكافة مراحله ، ومن ثم فإن كل هذه الأسباب ساهمت فى حدوث إختلالات بسوف العمل تمثل فى تزايد عرض العمل حجما ووزناً مع مرور الوقت ، وأشارت الإحصائيات فى الثمانينات أن حوالى ٤٠٠ ألف فرد يدخلون سوق العمل سنوياً كان أكثر من نصفهم من المتعلمين وهذا ما يفيد أن البطالة كامنة بين الشباب المتعلم والمؤهل .

وخلاصة القول أنه إذا كان الحال كذلك بإنتشار البطالة بين المتعلمين مفاده عدم التنسيق بين سياسات الإستثمار والتنمية وبين الخطة التعليمية وهذا يقود إلى عدم الإستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة وضياع الفرص البديلة وزيادة تكلفتها فى حالة ما إذا تم توجيه الإستثمارات على التعليم إلى قطاعات آخرى منتجة ، هذا بالإضافة لتكاليف إعادة تأهيل العمالة لتتوافق مع الطلب على العمالة وعرض العمل من جانب العمال والمنظمين على السواء.

الفرع الثانى
البطالة المقنعة

ظهرت البطالة المقنعة بداية فى الريف المصرى ، ومع زيادة درجة المدنية والتحضر والتغير فى أنماط السلوك الإقتصادى إنتقلت البطالة المقنعة إلى المدن المصرية وذلك تحت تأثيرات الهجرة الداخلية والتى ساهم فيها أيضاً سياسة التعليم ، وإلتزام الحكومة بتعيين الخريجين والمسرحين من الجيش شفى القطاع الحكومى والخدمى والإنتاجى بالدولة وهو ما أدى إلى تضخم أعداد الموظفين بهذه القطاعات.

ويظهر من الدراسات الخاصة بالبطالة أن البطالة المقنعة إنعكاسة لزيادة عرض العمل الناجم عن زيادة معدلات النمو السكانى فى ظل قصور التوظيف فى القطاعات الإنتاجية وهو ما دفع فائض هذه العمالة إلى العمل فى قطاعات ومجالات ذات إنتاجية حدية منخفضة وهو ما أدى إلى تدنى مستويات الإنتاجية فى كافة القطاعات التى شهدت وجود الطبالة المقنعة كالقطاع الزراعى وقطاع الخدمات الحكومية والقطاع العام حيث تم توظيف أعداد من العمالة تفوق إحتياجات هذه القطاعات الفعلية.

وفى ظل عدم وجود إحصائيات رسمية عن حجم ومعدل وتوزيع البطالة المقنعة لكن الدراسات الاقتصادية عنها قدرتها فى الجهاز الحكومى ٤٠% من إجمالى العاملين فى هذا القطاع عام ١٩٧٦ ، وفى دراسة آخرى للبنك الدولى قدرها فى القطاع الزراعى ما بين ٢٠% - ٣٠% من إجمالى العمالة الزراعية فى السبعينات .

الفرع الثالث
البطالة الإختيارية

يقصد بهذا النوع من البطالة بأن هناك أفراد قادرين على العمل وغير راغبين فى العمل فى ظل الأجور السائدة فى الاقتصاد بالغرم من توافر فرص عمل بالنسبة لهم، وبالتالى يصبح الإمتناع عن العمل أفضل من الإلتحاق فى وظيفة وبالتالى يحجم الأفراد عن عرض مزيد من الجهد والتعب والعمل ويختار الفراغ بدلاً من العمل

والحصول إلى إجور إضافية لأنه فى السابق قد حقق خلاً يكفى لإشباع حاجاته وتحقيق متسوى معيشة ملائم حيث تكون الراحة سلعة مفضلة لديهم بديلاً عن السلع الأخرى ، وهذا يؤدى إتجاه منحنى العرض إلى الخلف متوافقاً مع فكرة منحنى العرض الملتوى إلى الخلف مع زيادة الدخول لدى الأفراد فى الدول المتقدمة ، وهو ما يعنى أنه عندما يتمكن الفرد من تحقيق تطلعاته وحاجاته بعدد محدد من الساعات فى اليوم أو خلال الإسبوع أو الشهر فعندها يتوقف عن العمل ويفضل الراحة والتسلية عن العمل.

المطلب الثانى

تطور البطالة فى مصر

دخل الإقتصاد المصرى مرحلة الإنفتاحفى سبعينات القرن الماضى وتحديداًُ فى ١٩٧٤ ، وتبنت مصر برامج الإصلاح الإقتصادى والتكيف الهيكلى فى أوائل التسعينات من القرن الماضى وتحديداً مع بداية العام ١٩٩١ وكان لهذه السياسات آثاراً مباشرة وغير مباشرة على مشكلة البطالة ، وجدير بالذكر أنه لكى تدرس تطور مشكلة البطالة كظاهرة ومعرفة حجمها كان لابد من توافر البيانات الخاصة بها ونظراً لطول الفترة التى مرت بها البطالة سيتم تقسيمها إلى المراحل التالية :

الفرع الأول : مصادر بيانات البطالة فى مصر

الفرع الثانى : تطور مشكلة البطالة منذ ١٩٧٤ ــ ١٩٨١

الفرع الثالث : تطور مشكلة البطالة منذ ١٩٨٢ ــ ١٩٩١

الفرع الرابع : تطور مشكلة البطالة منذ ١٩٩١ ــ ١٩٩٩

الفرع الأول

مصادر بيانات البطالة

يوجد مصدران أساسيان لبيانات البطالة فى مصر هما التعداد السكانى العغام وبحوث القوة العاملة بالعينة ، هذا بالإضافة إلى مصادر مثل بيانات وزارة التخطيط وكيفية توزيع العمالة بين مختلف القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وهناك تقديرات

الخطط الخمسية الاقتصادية للتنمية ، وسيتم تناول المصدران الأساسيان بالشرح لما لهما من أهمية فى بيان حجم البطالة المصرية وهما على النحو التالى :

أ-بيان التعداد السكانى العام : يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بعمل هذا الإحصاء للسكان والإسكان كل عشر سنوات ويتصف بأنه إحصاء عام وشامل ، ويؤخذ عليه الفترة الزمنية الطويلة التى تمر بين كل تعداد وآخر ، ولكن المهم أن هذا التعداد يوفر لنا بيانات عن حجم البطالة التى تتزايد مع مرور الزمن .

ب-**بيانات بحوث القوى العاملة بالعينة** : تصدر هذه البيانات عن وزراة القوى العاملة سنويا بإنتظام ويؤخذ على هذه البيانات ضيق القاعدة التى تعتمد عليها ، ولكنها تشير إلى تذبذب أرقام البطالة حول متوسط منخفض مقارنة بيانات التعداد العام للسكان.

ووفق المهفوم الرسمى للبطالة الذى يستخدمه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تتمثل فى الأفراد ما بين أكثر من ٦ سنوات إلى ما قبل ٦٥ سنة والقادرين على العمل والباحثين عنه ولايجدونه ، وعليه يدخل فى بياناته الخريجين الجدد الباحثين عن عمل ويؤدون الخدمة العامة من المتعطلين والمجندين والضباط الاحتياط ، ويخرج من تعداده الطلبة المتفرعين للدراسة لأنهم لايرغبون فى العمل ولا يبحثون عنه ومن ثم يكونوا خارج قوة العمل ومثلهم ربات المنزل واصحاب المعاشات والمتقاعدين والأطفال ومن بلغ ٦٥ سنة والمصريون العاملون بالخارج.

وتشير الدراسات إلى تضارب المصادر المختلفة عن البطالة السافرة الصادرة عن المسئولين فيما يخص تقديراتها مما يضع المعوقات فى طريق حل هذه المشكلة والتعامل معها حيث لا تتوافر المعلومات السليمة عنها ، ويرجع تضارب التقديرات حول البطالة فيما يصدر عن الجهات الرسمية المختلفة إلى وجود عدم إتفاق حول الفئة العمرية لقوة العمل فالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يحددها بين ١٢-٦٥ سنة أما وزارة التخطيط تحددها بين ١٥-٦٥ سنة ، كذلك يختلف أسلوب تقدير حجم

البطالة – فالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أسلوب الحصر العام الشامل بينما تجرى وزارة القوى العاملة الحصر على اساس العينة المنتقاة من المجتمع.
وقبل التعرض لبيانات الجدول بالتحليل نود بيان أن القوة البشرية تتضمن قوة العمل سواء من يعملون بالفعل والمتعطلين وكذلك الأفراد من هم فى سن العمل ولا يرغبون فى العمل مثل أصحاب المعاشات والمتقاعدين والطلبة وربات البيوت والزاهدون فى العمل ، أما بالنسبة للقوة الغير بشرية تتضمن الأفراد الين خارج سن العمل المحدد أى الأطفال أقل من ١٢ سنة وأكبر من ٦٥ سنة ولا يعملون وأيضا الغير قادرين على العمل لأسباب صحية أو مرضية ٣٥,١% زادت إلى ٣٧% وفق تعداد ١٩٨٦ وأن أكثر من نصف القوة البشرية يقع خارج قوة العمل فكانت حوالى ٥٤% ، ٥٥% فى تعداد ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، وفى نفس الوقت نجد صغر حجم القوة العاملة قياساً بعدد السكان الكلى فكانت ٣٠% ، ٢٨% فى تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالى .
وللتعرض على حجم البطالة فى مصر وفق التعداد العام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وكذلك عدد السكان والقوة البشرية من خلال الجدول التالى :

جدول ( )

إجمالى عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل والطبالة فى مصر وفق تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ العدد بألف فرد

سنة	التعداد	القوة البشرية	القوة غير البشرية	إجمالى عدد السكان	داخل قوة العمل	خارج قوى العمل	إجمالى القوة البشرية	مشتغلون	عاطلون	إجمالى العدد	% عدد	% عدد	% عدد	% عدد	% عدد	% عدد
١٩٧٦	١٠١٣١,٥٢٧,٧٨٥	٠٢,٣١٠٩٨١,٥٣٠	١٢٧٢٤,٢٣٤,٩٢٣	٧٠٥,٧٦٤	٩١٢٨٠٥,٢٣٥,١	%										
١٩٨٦	٢١٣٦٧٧,٦٢٨,٤١٦٦٨٢	٣٦٥١٠,٩١٠٠١٩٨٦١١٦٦٦,٣٢٤,٤٢٠١١,٤٤														
المصدر	٣٤,٦٣٠٣٦٠٦٣١٧٨٤٥,٤٣٧٤٨٢٠٥١٠٠															

: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

وقبل التعرض لبيانات الجدول بالتحليل نوديبان أن الفترة البشرية تتضمن قوة العمل سواء من يعملون بالفعل والمتعطلون وكذلك الافراد من هم فى سن العمل ولا يرغبون فى العمل مثل أصحاب المعاشات والمتقاعدين والطلبة وربات البيوت والزاهدون فى العمل، أما بالنسبة للقوة الغير بشرية تتصمن الأفراد الذين خارج سن العمل المحدد أى الأطفال أقل من سنة ١٢ وأكبر من ٦٥ سنة ولا يعملون وأيضا الغير قادرين على العمل لاسباب صحية أو مرضية.

ويتضح من الجدول السابق تزايد حجم القوة الغير بشرية ، إذا بلغت وفق تعداد ١٩٧٦

المطلب الثانى

الفرع الأول

تطور مشكلة البطالة منذ ١٩٧٤ ــ ١٩٨١

شهدت المرحلة منذ ١٨٧٤ ــ ١٩٨١ تحولات إقتصادية مهمة من الاقتصاد الإشتراكى القائم على دور الدولة التدخلى الإنتاجى فى النشاط الاقتصادى ، وملكيتها لكافة وسائل الإنتاج وتقديم الخدمات من خلال كافة القطاعات الخدمية والمرافق العامة إلى إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادى والتوجه نحو آليات السوق خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى . فى ظل زيادة الموارد الأجنبية من العملة الصعبة بسبب زيادة أسعار البترول وزيادة إيرادات مصر السياحية وفتح قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج وتقديم الدول الأجنبية والجهات المانحة للقروض والمنح والإعانات.

وحقق الإقتصاد المصرى نسبة نمو مرتفعة بلغت ٩,٥% بين ٧٣ - ١٩٨١ ، وزاد متوسط التشغيل إلى ٣,٧% سنويا وهو ما فاق معدل نمو السكان وحجم قوة العمل والذين كانا ٢,٦% ، ٢,٢% سنويا على التوالى .

وللتعرف على تطور مشكلة البطالة خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨١ سيتم التعرض للبطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة على النحو التالى :

اولاً : البطالة الصريحة (السافرة)

كان لتبنى الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى أثر إيجابى على سوق العمل ومستوى التوظيف وهو ما خفف من حدة البطالة والتى لم تتجاوز ٧,٧% من إجمالى القوة العاملة ، و ٢,٣% من إجمالى عدد السكان .

فبالنسبة لعرض العمل زاد حجم قوة العمل فى مصر من ٩ مليون فرد فى عام ١٩٧٣ إلى ١٠,٥ مليون فرد فى عام ٨٠ ــ ١٩٨١ بمعدل نمو ٢,٢% كمتوسط

سنوى خلال الفترة السابقة وهو أقل معدل نمو السكان البالغ ٢,٦% وهذا مرده إلى الهجرة للعمالة المصرية إلى دول الخليج العربى حيث زادت أعداد هجرة العمالة إلى الخارج من ٢٠ ألف عامل فى ١٩٧٦ إلى ما يزيد عن المليون فى بداية الثمانينات وهو مؤداه أن هذه الهجرة الخارجية قد إمتصت نسبة كبيرة من أعداد السكان الناشطين إقتصاديا كما إستوعبت ٢٣٠% من الزيادة فى قوة العمل وهذا كان له مردود كبير فى تنامى حجم التحويلات الخارجية الحقيقة إلى داخل مصر.

وبالنسبة للطلب على العمل زاد عدد المشتغلين من ٨,٩ مليون فرد فى ١٩٧٣ إلى ١١,٤% فى ١٩٨١ بمعدل نمو ٢,٩% سنوياً حيث زاد المشتغلين فى القطاعات السلعية – الزراعة والصناعة والتعدين والبترول والكهرباء والتشييد والبناء – من ٥٦٤٠ إلى ٦٣٧٠ ألف فرد بين ٧٣ – ١٩٨١ وبالنسبة للقطاعات الخدمات الإنتاجية زادت نسبة التعدين من ١٣١٦ إلى ١٧٥٧ ألف فرد عن ذات الفترة السابقة وبالنسبة لقطاع الخدمات الإجتماعية زاد من ١٩٣٢ إلى ٣٣١٢ عن ذات الفترة .

وعلى صعيد البطالة الصريحة السافرة فقد راينا أن معدل نمو التشغيل كان يفوق معدل نمو قوة العمل حيث لم تتجاوز البطالة السافرة ٧,٧% من قوة العمل – أى ٨٥٠ ألف فرد – وفق تعداد ١٩٧٦ بالرغم من أن بحوث قوة العمل بالعينة أظهرت معدلا منخفضاً بلغ ٢,٦% فى نفس الفترة ، وعلى أى حال لم تشكل البطالة السافرة مشكلة كبيرة خلال الفترة ٧٤ – ١٩٨١ وذلك للأسباب التالية :

إرتفاع معدلات النمو الإقتصادى نظراً لإنتهاج سياسات مالية ونقدية توسعية وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى.

زيادة اعداد الهجرة الخارجية إلى الدول العربية خاصة الخليجية البترولية منها.

إلتزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين من حملة كافة المؤهلات المتوسطة والعليا وكذلك المسرحين من الجيش.

زيادة الإستثمارات العامة فى مجالات البنية والمرافق الأساسية وتطبيق سياسة الإحلال والتجديد وهو ما إستتبع تعيين مزيد من العمالة لتنفيذ هذه المشروعات.
نمو قطاع المقالاوت وقطاع التشييد البناء مما استوعب كثير من العمالة بالإضافة لنمو القطاع غير المنظم أو غير الرسمى الهامشى مما إستوعب كثير من الحرفيين والفنيين والمهنيين .

وبعد هذا العرض للبطالة الصريحة السافرة خلال الفترة ٧٤ – ١٩٨١ نجد أن فترة الرواج الإقتصادى بإنتهاج سياسة الإنفتاح الاقتصادى وزيادة الأهمية النسبية للهجرة الخارجية للعمالة وقطاعات التشييد والبناء والقطاع غير المنظم وقطاعات الخدمات والتى استوعبت جميعها الداخلين الجدد إلى سوق العمل بالإضافة لإلتزام الدولة بسياسة تعيين الخريجين وهو ما ساهم فى إحداث قدر من التوازن فى سوق العمل وإرتفاع مستوى التشغيل نسبياً بالرغم من التشوهات فى الهيكل الوظيفى والتوزيع غير الكفاء لقوة العمل بين القطاعات الاقتصادية وتزامن فائض فى قوة العمل مع العجز فيه.

ثانياً : البطالة غير الصريحة

تضم البطالة غير الصريحة كل البطالة الجزئية والمقنعة والموسمية ويتحدد حجم كل نوع ومعدله من خلال المقياس العلمى للبطالة ولأجراء ذلك تم تقسيم القطاعات داخل الاقتصاد القومى إلى القطاعات السلعية والخدمات الإنتاجية والخدمات الإجتماعية ، ولقد بلغ أعلى متوسط لإنتاجية العلم فى قطاع الخدمات الإنتاجية ، وبلغ معدل البطالة وفق المفهوم العلمى ٢٦% - ٤١% فى الفترة ٧٤ – ١٩٨١ بمتوسط يقدر ٣٣% من قوة العمل ، وهذا معناه أن الاقتصاد المصرى قد عانى من كافة أشكال البطالة .

الفرع الثانى
تطور مشكلة البطالة خلال الفترة ٨٢ ــ ١٩٩١
(فترة الركود الأقتصادى)

عانى الإقتصاد المصرى مع بداية الثمانيات من حالة الركود الاقتصادى نظراً لتعرضه للصدمات الخارجية مثل الركود فى الدول الصناعية الغنية والمتقدمة وإنخفاض أسعار البترول العالمية وتناقص موارد النقد الأجنبى بسبب إنخفاض إيرادات البترول وقناة السويس والسياحة والعاملين بالخارج مع حلول آجال سداد الديون الدولية وخدمتها والتى إستنزفت نصف حصيلة إيرادات الحساب الجارى فى عام ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦.

تمثلت حالة الركود الإقتصادى فى تناقص معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ٩,٥% إلى ٦% - ٧% بين ١٩٨٣ ــ ١٩٨٥ حتى وصل إلى ١% عام ١٩٨٩ وزاد إعتماد مصر على القروض الخارجية والاعانات خلال النصف الأول من الثمانينات مما زاد معه العجز فى ميزان المدفوعات الدولية حتى وصلت الديون الخارجية ٤٢١,١ مليار دولار عام ١٩٨٥ حتى وصلت ٤٦مليار دولار عام ١٩٨٦ ، كما زاد عجز الموازنة إلى ١٩,١% من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٢٢,٨% عام ١٩٨٥ والذى إنخفض بعد ذلك بسبب إتباع الحكومة المصرية سياسات مالية ونقدية إنكماشية .

وفى هذا الإطار سيتم دراسة البطالة الصريحة والبطالة الغير صريحة على النحو التالى :

أولاً : البطالة الصريحة (السافرة) :

أدى إتباع السياسات المالية والنقدية الإنكماشية إلى حدوث آثار سلبية على سوق العمل وتفاقم البطالة الصريحة وأدت لنتائج خطيرة إقتصادية وإجتماعياً ، حيث تزايد معدل البطالة السافرة ٧,٧% عام ١٩٧٦ إلى ١٤,٧% فى ١٩٨٦ لفصل فى

عام ١٩٨٦ إلى ٢ مليون عاطل بالإضافة لحدوث تشوهات فى هيكل التوظيف وعدم الإستخدام الأمثل للعمالة وإهدار الموارد البشرية.

ولرصد اثر الركود الإقتصادى على سوق العمل والبطالة الصريحة نلاحظ أنه بالنسبة لعرض العمل فقد زاد حجم قوة العمل المصرى من ١٠,٥ مليون فرد عام ٨٠ – ١٩٨١ إلى ١٤,٨ مليون فرد عام ١٩٩١/٩٠ بمعدل نمو ٣,٤% فى المتوسط سنوى يفوق معدل نمو السكان المقدر بحوالى ٢,٨% سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩١ وهذا يرجع إلى إنخفاض الطلب على العمالة المصرية فى الخارج فى الدول التى كانت محل لهجرة العمالة المصرية فى الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨١ بالإضافة إلى أن سوق العمالة المصرى قد شهد هجرة عكسية من الخارج إلى الداخل مما ساهم فى زيادة قوة العمل فى سوق العمالة المصرى وتفاقم مشكلة البطالة ، وزيادة نصيب نسبة السكان النشيطين إقتصاديا حيث بلغت نسبتها ٥٧% من السكان فى الفئة ١٥-٦٥ سنة بالرغم من أن قوة العمل تمثل ٢٧,٢% فقط من الحجم الكلى للسكان .

وبالنسبة للطلب على العمالة فى سوق العمل المصرى نلاحظ زيادة عدد العمالة من ١١,٤ مليون فرد من ١٩٨٠ – ١٩٨١ إلى ١٣,٤ مليون فرد فى ١٩٩٠ – ١٩٩١ بزيادة إجمالية حوالى ٢ مليون فرد وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط ١,٦%.

وبالنسبة لحجم البطالة الصريحة ومعدلها نلاحظ أن معدل نمو قوة العمل يفوق ضعف معدل نمو المشتغلين خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩١ حيث يلاحظ أن حجم المتدفق إلى سوق العمل بلغ ٤٢٣ ألف فرد فى حين كان المتاح من فرص العمل حوالى ١٩٤ ألف فرصة عمل وهذا معناه أن الباقى ينتقل إلى صفوف البطالة السافرة والتى بلغت ١٤,٧% وفق تعداد ١٩٨٦ بما يساوى مليون فرد وبلغت نسبة نمو البطالة ٩,١% خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩١ وترجع الأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة الصريحة إلى ما يلى :

إنخفاض أسعار الصادرات المصرية خاصة البترول

زيادة أعباء وخدمة الديون الدولية وحلول أحال سدادها حيث كانت تستنزف ٦٠% من حصيلة الصادرات المصرية .

إنخفاض الطلب على العمالة المصرية فى الخارج خاصة فى الدول الجاذبة للعمالة المصرية كدول الخليج العربى البترولية وبل أصبحت هذه الدول طاردة للعمالة المصرية بعد إنتهاء هذه الدول من مراحل التشييد والبناء لديها.

يلاحظ أن الأسباب الثلاثة السابقة ساهمت فى إنخفاض معدلات الإستثمار المحلى وانخفاض معدلات النمو الإقتصادى مما أدى لما تناقص فرص العمل الجديدة

تراجع الحكومة المصرية عن الإلتزام لسياسة تعيين الخرجيين والحد من سلطة الدولة فى التدخل فى النشاط الإقتصادى وتحرير القطاع العام.

تراجع القطاع غير المنظم – غير الرسمى والهامشى – عن استيعاب المزيد من العمالة المصرية الجديدة.

إنخفاض معدلات النمو فى القطاع الزراعى مما أدى لوجود فائض فى قوة العمل بالريف وهجرة هذا الفائض إلى الحضر والمدن.

تزايد اعتماد الصناعة المصرية التكنولوجية الحديثة والمتطورة والمشروعات ذات رأس المال الكبير مما أدى لضيق فرص التوظيف الجديدة وعدم القدرة على إستيعاب على عمالة جديدة .

ثانياً البطالة غير الصريحة

تراوحت البطالة غير الصريحة من خلال المقياس العلمى للبطالة بين ٤١% - ٥٢% من إجمالى قوة العمل وهذا مفاده أن نصف قوة العمل كانت فى بطالة خلال الثمانينات وفقا لهذا المقياس.

وبعد إستنزال معدل البطالة الصريحة من معدل البطالة الصريحة يتضح لنا أن حجم البطالة غير الصريحة بلغت ٣٧% من إجمالى قوة العمل أى حوالى ٥ مليون فرد فى الفترة ما بين ٨٢ – ١٩٩١ .

الفرع الثالث

تطور مشكلة البطالة خلال فترة برنامج الإصلاح الإقتصادى (١٩٩١- ١٩٩٨)

ينبغى لدراسة مشكلة البطالة فى مصر خلال فترة برنامج الإصلاح الإقتصادى يتوجب دراسة الأمور التالية :

أولاً : ملامح سوق العمل الصمرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

أ-عرض العمل

ب- الطلب على العمل

ثانياً : تطور مشكلة البطالة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

أ-تطور حجم البطالة ومعدلها

ب-هيكل البطالة

ثالثاً : البعد الإجتماعى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى

رابعاً : مكانة مشكلة البطالة فى أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى

خامساً : مدى قدرة الإقتصاد القوى المصرى على خلق فرص العمل والتوظيف

اولاً : ملامح سوق العمل المصرى فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى

عانى الاقتصاد المصرى إختلالاً مزمنا بين جانبى عرض وطلب العمالة وذلك نظراً لنمو عرض العمل – قوة العمل – بمعدل يفوق معدل نمو الطلب عليه مما يزيد حجم البطالة ومعدلها وهذا ما لاحظناه منذ الثمانينات وإستمر فى التسعينات بسبب السياسات المالية والنقدية الإنكماشية وإنتهاج سياسة الخصخصة وهو ما يستلزم توضيح ذلك من خلال التعرض لعرض العمل والطلب عليه كما يلى :

عرض العمل

الطلب على العمل

١- عرض العمل :

زادت قوة العمل فى مصر من ١٤,٨ مليون فرد فى ١٩٩١/٩٠ إلى ١٨,٩ مليون فرد فى عام ٩٩ – ٢٠٠٠ ، ونمت قوة العمل بمتوسط سنوى ٢,٨% خلال التسعينات والتى تزايدت بعد هذه الفترة ومتوقع زيادتها بإستمرار ما يتطلب خلق فرص عمل جديدة بإستمرار .

تزايدت نسبة المشاركة السكانية فى قوة العمل من ٢٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢٩%، ٣٠% عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ على التوالى وهو ما أدى إلى زيادة نمو معدل قوة العمل بمعدل أعلى ويفوق معدل نمو السكان خلال التسعينات وذلك بسبب زيادة نسبة مشاركة الأناث فى قوة العمل – خاصة فى الريف – من ٧% من إجمالى السكان من الأثاث فى عام ١٩٨٦ إلى ٩% ، ١٣% أعوام ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ على التوالى فى حين إنخفضت نسبة مشاركة الذكور فى قوة العمل من ٤٨,٢% من إجمالى السكان فى عام ١٩٨٦ إلى ٤٧,٩% و ٤٥,٣% فى عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ على التوالى وبهذا حلت مشاركة الأناث فى قوة العمل النقص فى نصيب الرجال .

تراجع الوزن النسبى لقوة العمل فى الحضر عنه فى الريف حيث بلغ فى الحضر ٤٧% عام ١٩٨٦ وإنخفض إلى ٤٦% ، ٤٤% عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ وفى

المقابل تزايد الوزن النسبى لقوة العمل فى الريف حيث بلغ ٥٣% ، ٥٤% ، ٥٦% فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ على التوالى وترجع أسباب زيادة الوزن النسبى للعمالة فى الريف إلى إرتفاع نسبة مشاركة الأناث لزيادة فرص التعليم لديهن.

وتزايد النصيب النسبى للأناث فى قوة العمل من ١٢% عام ١٩٨٦ إلى ١٦% ، ٢١% فى عامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ بينما تراجع النصيب النسبى للذكور فى قوة العمل من ٨٨% إلى ٨٤% إلى ٧٩% فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، حيث بلغ معدل نمول الإناث بنسبة ٥,٣% كمتوسط زيادة سنوى وهو ضعف زيادة الذكور البالغة ٢,١% وهذا يرجع لزيادة فرص الإناث من التعليم.

بالنسبة للشباب يحتل نسبة ٦٠% من قوة العمل وفق تعداد ١٩٨٦ وبحوث قوة العمل بالعينة عام ٢٠٠١ ، ويقع الجزء الأكبر من قوة العمل فى الفئة العمرية (٢٥٤٤) سنة حيث يكون كل المتعلمين قد أنهوا تعليمهم ودخلوا سوق العمل.

وإختلت الأمية المطلقة حوالى ثلث قوة العمل حسب تعداد ١٩٨٦ هذا بالرغم من الأنفاق المتزايد على التعليم ومحو الأمية ، وتقدر الأمية الفعلية وفق تعداد ١٩٩٦ وبحوث قوة العمل بالعينة عام ٢٠٠١ (٥٠%) من قوة العمل – الأمية الفعلية تشتمل على من يقرأ ويكتب وكذلك الأمية المطلقة – وهذا معدل شديد الإرتفاع وهذا أحد معوقات التنمية الاجتماعية والإقتصادية .

زادت نسبة الحاصلين على المؤهلات المتوسطة فى قوة العمل من ٢٢% عام ١٩٨٦ إلى ٢٧% فى تعداد ١٩٩٦ أما نسبة المؤهلات العليا زادت من ٨% عام ١٩٨٦ إلى ١٣% عام ١٩٩٦ فى قوة العمل وهذه الزيادة فى نسبة المتعلمين أحدثت نوعاً من الإزاحة داخل سوق العمل وقوة العمل وذلك حيث زادت نسبة المتعلمين بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

٢- الطلب على العمل :

زادت أعداد المشتغلين فى الإقتصاد المصرى من ١٣,٤مليون فرد أى بنسبة ٩٠,٧% من قوة العمل فى ٩٠% ١٩٩١ إلى حوالى ١٧,٤ مليون فرد بنسبة

٩٢,١% من قوة العمل – تتضمن قوة العمل كلاً من المشتغلين والعاطلين – فى عام ٢٠٠٠/٩٩ وبلغ معدل نمو المشتغلين ٣% كمتوسط سنوى خلال نفس الفترة ، وانخفض معدل البطالة الرسمى من ٩,٣% فى ١٩٩٠ إلى ٨% عام ٢٠٠٠/٩٩.

وبالنسبة لهيكل المشتغلين وفق معيار المكان نجد إرتفاع نسبة المشتغلين فى الحضر من ٤١% من إجمالى المشتغلين عام ١٩٩١ إلى ٤٣% عام ١٩٩٩ بمعدل نمو قدرة (٢,٥%) كمتوسط سنوى خلال التسعينات أما فى الريف إنخفضت نسبة المشتغلين فى الريف من ٥٩% عام ١٩٩١ إلى ٥٧% عام ١٩٩٩ وهو ما يكشف عن إنخفاض قدرة الريف والقطاع الزراعى عن توفير فرص وظائف جديدة لامتصاص الفائض من المتعطلين.

أما بالنسبة لهيكل المشتغلين وفق معيار النوع نجد زيادة نسبة مشاركة الذكور فى العملية الانتاجية من ٧٧% من إجمالى عدد المشتغلين عام ١٩٩١ إلى ٨١% عام ١٩٩٩ فى حين تراجعت نسبة مشاركة الإناث من ٢٣% إلى ١٩% عن نفس الفترة على التوالى مما يزيد معدل البطالة لدى الإناث ومرد ذلك إلى تفضيل المنظمين عمالة الذكور على الإناث خاصة فى ظل تراجع الدولة عن الإلتزام بسياسة التوظيف وتحرير القطاع العام.

أما بالنسبة لهيكل المشتغلين للحالة التعليمية نلاحظ تناقص نسبة الأمية من ٤٥% من إجمالى عدد المشتغلين عام ١٩٩١ إلى ٢٨% عام ١٩٩٩ وهذا مفاده عدم ملاءمة نوعية الأميين لطلب الأنشطة الإنتاجية وإنخفضت نسبة غير المؤهلين من ٧٢% الى ٥٥% من إجمالى عدد المشتغلين فى ١٩٩١ ، ١٩٩٩ على التوالى وذلك بسبب تزايد الإقبال على التعليم وزيادة المؤهلين بين المشتغلين ، وزاد حملة الشهادات المتوسطة من ١٥% إلى ٢٧% من إجمالى المشتغلين عن نفس الفترة على التوالى ، وزادت نسبة حملة الشهادات فوق المتوسط من ٣% إلى ٥% عن ذات الفترة ، وزادت نسبة حملة المؤهلات العليا من ١٠% إلى ١٣% عن نفس الفترة وهذا ما يعكس زيادة المستوى التعليمى للمشتغلين فى خلال فترة التسعينات .

وبالنسبة لهيكل المشتغلين طبقاً لفئات السن زادت نسبة المشتغلين من الفئة العمرية (٣٠ – ٤٩ سنة) من ٥١% عام ١٩٩١ إلى ٥٣% عام ٢٠٠١ من إجمالى حجم المشتغلين ، أما الفئة العمرية من (١٥ – ٢٩ سنة) شكلت نسبتها من إجمالى المشتغلين أقل من ٣٠% ويرجع إنخفاض هذه الفئة لأن غالبيتها فى مرحلة البحث عن عمل ولم يدخلوا سوق العمل بعد .

ثانياً : تطور مشكلة البطالة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى تشير البيانات عن البطالة والتشغيل فى مصر إلى تناقص معدل التشغيل وتزايد البطالة أثناء تنفيذ مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وزاد معدل وحجم البطالة الصريحة السافرة أيضاً ، وإزاء هذا الوضع الخطير لتدنى معدلات التوظيف للعمالة فى ظل برنامج الإصلاح الإقتصادى سيتم دراسة ما يلى :

تطور حجم البطالة ومعدلها فى ظل برنامج الإصلاح الإقتصادى

ب-هيكل البطالة فى ظل برنامج الإصلاح الإقتصادى

أ-تطور حجم البطالة ومعدلها

أولاً : البطالة الصريحة (السافرة)

كما نعلم فيما سبق أن حجم ومعدل للبطالة الصريحة يتحدد بإستخدام المقياس الرسمى للبطالة ، وتشير بيانات بحث العمالة بالعينة وكذلك البيانات الصادرة عن هيئات ومنظمات العمل الدولية إلى تزايد حجم البطالة الصريحة خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، يحث زاد عدد العاطلين من ١,٤ مليون عاطل فى ١٩٩١/٩٠ إلى ١,٥ ، ١,٨ مليون فرد أعوام ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠١ على التوالى نقول هذا حيث أن البطالة قد تزايدات كرقم مطلق إلا أن معدل البطالة قد إنخفض من ٩,٣% ١٩٩١/٩٠ إلى ٧,٩% عام ٢٠٠٠/٩٩ بإستثناء إرتفاع هذا المعدل أعوام ١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٦/٩٥ حيث وصل إلى ١٠,٩% ، ١١,٧% على التوالى ، بالرغم من أن بعض الدراسات أشارت إلى أن معدل البطالة فى مصر قد وصل إلى ٢٠% فى منتصف التسعينات .

وترجع أسباب إنخفاض معدل البطالة إلى نمو معدلات التشغيل بما يفوق معدل نمو قوة العمل فى مرحلة التسعينات ، ولكن كل المؤشرات تشير إلى تزايد معدل البطالة فى ظل تزايد اعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل وإنخفاض الهجرة الخارجية للعمل وانتهاج الدولة لسياسة الحد من التوظيف الحكومى وإتباع السياسة المالية الإنكماشية فيما يخص التوظيف والأجور.

وترجع أسباب تزايد معدل البطالة الصريحة للأسباب التالية :

إنخفاض معدل نمو الإستثمارات العامة والخاصة وتركزها فى الأنشطة كثيفة راس المال والتى تضعف على إستيعاب العمالة .

إنخفاض معدل نمول الناتج المحلى الحقيقى فى مصر والذى قدر بـ ٤,٤% لمتوسط سنوى خلال برنامج الإصلاح الإقتصادى حتى وصل إلى ٣,٣% عام ٢٠٠١ ثم ١,٦% فى ٢٠٠٢ وإن إرتفع إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٣ وهذه المعدلات أقل من المستهدف وهو ٦% أو ٧%^ سنوياً وهذا يؤثر سلبياً على قدرة الاقتصاد المصرى فى أستيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل.

زيادة الوافدين الجدد إلى سوق العمل من ٥٠٠ ألف فرد تقريباً فى بداية التسعينات إلى ٧٥٠ ألف فرد عام ٢٠٠٠

تزايد رصيد البطالة المتراكم من ١,٤ مليون فرد عاطل فى بداية التسعينات إلى ما بين ١,٥ – ٢ مليون عاطل عام ٢٠٠٠ ، هذا بالإضافة إلى تزايد حجم البطالة الدورية الناجمة عن الركود الاقتصادى العاملى وتاثر قطاع السياحة بأحداث الإرهاب الدولى خاصة أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وإنهيار مركز التجارة العالمى بأمريكا.

ثانياً : البطالة غير الصريحة :

يتم تحديد حجم البطالة غير الصريحة من خلال المقياس العلمى للبطالة ولأتمام ذلك يتم تقسيم قطاعات الاقتصاد القومى إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هى

القطاعات السلعية والخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية ، ويتراوح حجم هذه البطالة وفق المقياس العلمى للبطالة بمتوسط قدرة (٥٠%) من قوة العمل ، ولكى تحدد معدل البطالة الغير صريحة وذلك بطرح معدل البطالة السافرة لفصل إلى أن معدل البطالة غير الصريحة يتجاوز ٦ مليون فرد بنسبة فى المتوسط ٤٠% من قوة العمل خلال عقد التسعينات.

ب – هيكل البطالة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى

أولاً : هيكل البطالة وفقا لمعيار النوع :

نلاحظ إنخفاض معدل الطبالة بين الإناث من حوالى ٤١% فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٢٠% فى تعداد ١٩٩٦ حيث بلغت ٥٣٥ ألف ، وأبانت بحوث العمالة بالعينة أن نسبة المتعطلات من الإناث زادت من ٤٥% من إجمالى المتعطلين فى ١٩٩١ إلى ٥١% عام ١٩٩٩ ، وفى المقابل تناقصت نسبة البطالة من الذكور من ٥٥% من إجمالى العاطلين إلى ٤٩% عن نفس الفترة على التوالى .

ويرجع ارتفاع معدل البطالة بين ألإناث عن الذكور إلى تفضيل المنظمين للعمالة الذكورية عن النساء بالإضافة لتضرر بعض المنشآت من المزايا الممنوحة للمرأة فى ضوء التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المرأة ومنحها للأجهازات للرعايا الاجتماعية خاصة وأن القطاع الخاص الذى تنامى دوره فى ريادة النشاط الاقتصادى يميل كما نعلم الى تعظيم الربح .

ثانياً : هيكل الطبالة وفقاً لمعيار المكان :

زاد نصيب الحضر من البطالة وفقاً لتعداد ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ عن نصيب الريف منها ، ولكن فى تعداد ١٩٩٦ أظهر أن نصيب الريف من البطالة أكبر من نصيب الحضر ، فقد إنخفض نصيب الحضر من ٥٣% من إجمالى العاطلين فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٤٥% بينما زاد نصيب الريف من البطالة من ٤٧% إلى ٥٥% عن نفس الفترة على التوالى ، وأيضا إنخفض نصيب الحضر من إجمالى البطالة من ٥٥%

عام ١٩٩٩ إلى ٤٤ِ% عام ١٩٩٩ فى حين إرتفع نصيب الريف من البطالة عن نفس الفترة من ٤٥% إلى ٥٦%.

وترجع أسباب زيادة معدل البطالة فى الريف عن الحضر فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى قلة فرص التوظيف بالريف والقطاع الزراعى وانحسار الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر لأسباب إجتماعية وإقتصادية ، هذا بالإضافة إلى كل أو معظم المشروعات الصناعية المنشأة حديثا فى برنامج الإصلاح كانت فى المدن القديمة أو المدن الصناعية الجديدة أو فى المناطق الحرة أو المناطق الاستثمارية ولميكن للريف نصيب منها.

ثالثاً هيكل البطالة وفقا لمعيار نوع التعطيل

أكدت التعدادات المتوالية ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ على إرتفاع نسبة البطالة بين الشاب بالداخليين إلى سوق العمل وبالتالى يعدون السمة المميزة لهيكل المتعطلين فى مصر ، وزادت نسبتهم من ٧,٤% إلى ٧,٥% إلى ٩% فى تعداد ٧٦ ، ٨٦ ، ١٩٩٦ على التوالى .

ولقد أكدت أبحاث العمالة بالعينة هذه الزيادة فى البطالة بين الشباب

رابعاً هيكل البطالة وفق الفئة العمرية

كما تقدمت فيما سبق أن معظم المتعطلين فى مصر ينتمون إلى فئة الشباب خاصة الفئة العمرية (١٥ – ٢٩) سنة والتى زادت نسبتها فى التعدادات السكانية من ٤٥% عام ١٩٧٦ إلى ٨٩% عام ١٩٨٦ وذات الحال بالنسبة لتعداد ١٩٩٦ والأمر ذاته أكدته بحوث العمالة بالعينة.

خامساً هيكل البطالة وفقاً للحالة التعليمية

شهدت الثمانينات من القرن العشرين بطالة المتعلمين ، وتحيل حملة الشهادات المتوسطة المرتبة الأولى بين المتعطلين المتعلمين فزاد نصيبهم النسبى من البطالة من ٣٣% عام ١٩٧٦ إلى ٥١% ، ٧٢% عامى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ على التوالى .

أما حاملى المؤهلات الجامعية جاءوا فى المرتبة الثانية بين المتعطلين المتعلمين فكانت نسبتهم ١٠% ، ١٧% ، ١٢% أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، أما حاملى المؤهلات فوق المتوسطة جاء ترتيبهم الثالث بين المتعطلين فكان نصيبهم ٢%، ٥% ، ٧% أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .

وتناقص نصيب الأميين بين المتعطلين فكانت نسبتهم ٢٤% ، ١٥% ، ٤% فى التعدادات الثلاثة ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦م.

ثالثاً : البعد الإجتماعى فى برنامج الإصلاح الاقتصادى

ترتب على إنتهاج برنامج الاصلاح الإقتصادى آثاراً سلبية على محدودى الدخل والعمال ، وهذا يرجع إلى تخلى الدولة عن دعم الأسعار الاجتماعية وتخفيف الدعم الموجه لهذه الفئات وتحرير الأسعار وبالتالى ارتفعت الأسعار حسب تكلفتها الإقتصادية وزادت نفقات المعيشة ، وكذلك تحرير سعر صرف الجنية مما ترتب عليه إنخفاض القوة الشرائية له ، والتخلى من العمالة للزائدة فى ظل برنامج الخصخصة ، وإتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية ترتب عليها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادى وما ترتب عليه إنخفاض الدخول للأفراد وهو ما زاد من حدة الفقر والبطالة .

ونظراً ً لهذه الآثار السلبية قام البنك الدولى بالمساعدة فى إنشاء الصندوق الإجتماعى للتنمية لتحقيق الأهداف التالية :

المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للمرسحين من وظائفهم بسبب الخصخصة وأيضاً بالنسبة للخريجين والعائدين من دول الخليج وغيرهم ممن دفعتهم ظروف عملهم إلى العودة ثانية إلى الوطن .

تخفيف حدة آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى عن الفقراء ومحدوى الدخل

تحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية وتحسين مستوى معيشى للفئات الفقيرة

وقد أنشئ الصندوق الإجتماعى للتنمية بالقرار الجمهورى رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ وتتكون موارد الصندوق من المنح والقروض التى يقدمها الأفراد والمؤسسات

والهيئات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية وحكومات الدول الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى جانب من المبالغ التى تخصصها الحكومة المصرية فى الموازنة العامة للصندقو ، وتستخدم قروض الصندوق فى تمويل الأنشطة الإنتاجية أما المنخ فتستخدم فى تمويل المشروعات الخدمية لتنمية مرافق البنية الأساسية والمرافق الأكثر احتياجا للأموال بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين.

رابعاً : مكانة مشكلة البطالة فى أهداف برنامج الإصلاح الإقتصادى

سبق وأن ذكرنا أن مشكلة البطالة أحد المخاطر التى تواجه المجتمع المصرى، وكانت أحد الدوافع التى دفعت إلى إنتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادى ، ولكنها أى مشكلة البطالة لم تخطى بأهمية كبيرة خلال تنفيذ مكونات وسياسات هذا البرنامج حيث خلت أدوات هذا البرنامج من السياسات الاقتصادية التى تعاجل مشكلة التشغيل والبطالة، حيث جاءت مشكلة البطالة على هامش اهتمام هذه السياسات الاقتصادية ومصمموا هذا البرنامج ، هذا بالإضافة إلى أن سبل العلاج كانت حلولاً مؤقتة قصيرة المدى وليست طويلة الأجل ، وإعتمدت الحكومة المصرية على الصندوق الإجتماعى للتنمية فى علاج الآثار الإجتماعية للبرنامج ، هذا بالإضافة إلى أن المرحلة الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ١٩٩١.

١٩٩٣ كشفت عن قصور الاقتصاد المصرى فى قطاعات الثلاثة المختلفة الانتاجية والسلعية والخدمات الاجتماعية عن خلق فرص عمل جديدة نظراً للسياسة المالية والنقدية الإنكماشية وإنتهاج سياسة الخصخصة وتحويل القطاع العام إلى شكات فائضة بموجب القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تحت إسم شركات قطاع الأعمال العام وتسريح العمالة سواء عند هيكلة الشركات ماليا وإدارياً قبل خصخصة الشركات العامة أو خروجها بالمعاش المبكر بعد خصخصتها.

وبدون شك يجب أن نعترف بأن سياسة الخصخصة وتحرير القطاع العام قد عمت البطالة الناجمة عنها من حدة إختلالات سوق العمل لأن العمالة المسرحة من شركات القطاع العام أضيفت إلى سوق العمل الذى يعانى أصلاً من بطالة تراكمية

والأختلالات فى العرض والطلب على العمالة هذا بالإضافة إلى الداخليين الجدد إلى سوق العمل من كافة الفئات .

ويرجع خلو برنامج الإصلاح الاقتصادى من معالجة واستهداف البطالة لأن برامج الإصلاح الاقتصادى تستمد أصولها من الفكر النقدى والمدرسة النيوكلاسيكية المناسبة لأوضاع الدول المتقدمة إقتصادياً والتى تكون البطالة عندها إختيارية وإحتكاكية ، ولكن البطالة الغالبة فى مصر والدول النامية إجبارية ومقنعة ، بالإضافة إلى برامج الإصلاح الإقتصادى نابعة من توجهات المؤسسات المالية الدولية – البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – التى تعنى بتحقيق التوازن الداخلى والخارجى من خلال سياسة إدارة الطلب الكلى وتفضيلها على سياسات زيادة الإنتاج .

وأكتفى البرنامج الإصلاحى للاقتصاد المصرى بعدلاج الآثار الاجتماعية للإصلاح الإقتصادى من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية للقيام بعلاج مؤقت من خلال القيام بتعبئة الموارد المالية والفنية لمواجة مشكلة البطالة الآخذة فى التزايد ، وإزاء هذا الدور الاجتماعى للصندوق الإجتماعى نرى من الواجب التعرض لبرامج الصندوق على النحو التالى :

١- برامج تنمية المجتمع :

يقوم هذا البرنامج بتمويل المشروعات الإنتاجية لإتاحة المعدات والتدريب اللازم لرفع المهارات فى الصناعة اليدوية ، والصناعات الغذائية وتمويل الخدمات الصحية والتعليمية بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك لتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ، وخصص لهذا البرنامج ١١,٦% من إجمالى تمويل الصندوق فى المرحلة الأولى ٩٣ – ١٩٩٦ ، ١١% فى ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ (المرحلة الثانية) ، وبلغت قيمة العقود ٣٣٧ مليون جنيه للمرحلة الأولى منها ١٢% بتمويل من الجهات المانحة.

ويباشر البرنامج أعماله من خلال جمعيات الأسر المنتجة والجمعيات الأهلية ، وتمنح القروض بضمانات شخصية وفوائد ومدد سماح ميسرة وبحد أقصى ٧ آلاف

جنيه مصرى للمشروع الواحد ، ويقوم البرنامج بتطوير الخدمات الاجتماعية فى المناطق الفقيرة مثل توفير المعدات وتجهيز مراكز الرعاية والتوعية الصحية الأساسية وتغذية وتطعيم الأطفال والأمهات وتنظيم الأسرة ومحو الأمية ، ووفر الصندوق من خلال هذا البرنامج ١٥٧,٧ألف فرصة عمل بنسبة ١٩,٦% من إجمالى الوظائف التى وفرها الصندوق ، ومثلت الوظائفى الدائمة ١٠٩ ألف فرصة عمل بنسبة ٢١,٤% من إجمالى الوظائف الدائمة التى وفرها ، و٤٨,٥ الف فرصة عمل مؤقتة بنسبة ١٦,٨% من الفرص المؤقتة التى وفرها وبلغت جملة الوظائف ٩٣,٥% من المستهدف.

٢- برنامج الأشغال العامة

يقوم هذا البرنامج بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية لتحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصف الصحى وصيانة المرافق والمنشآت العامة وتطهير قنوات الرى وتمويل هذه المشروعات من المنح المقدمة للصندوق ، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة وإستيعاب عمالة كثيفة مؤقتة حيث يركز على المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة وتعطى الأولوية للمناطق الفقيرة.

تم تخصيص ٢٣,٢% من إجمالى تمويل الصندوق فى المرحلة الأولى ١٩٩٣ – ١٩٩٦ ، ١٠% فى المرحلة الثانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ ، وبلغت قيمة العقود ٦٢٣ مليون جنيه للمرحلة الأولى منها ٢٣% بتمويل من الجهات المانحة.

وتدار المشروعات التى يساهم فيها البرنامج عن طريق الوزارات أو المحافظات أو الجمعيات الأهلية ، وتعمل المديريات أو المجالس المحلية كجهات وسيطة حيث يقدم الصندوق الدعم المؤسسى والتدريبى مع الجوانب الإدارية والفنية لتقوية قدراتها على أداء الخدمة ، ولضمان مشاركة المجتمع المحلى ، حيث يشترط الصندوق مشاركة المجتمع المحلى بنسبة ١٠% على الأقل من تكاليف المشروع نقداً ، ووضع البنرامج إجراءات صارمة لضمان تنفيذ المشروع بطريقة العمالة الكثيفة بإستخدام العمال والموارد المحلية والمقاولين المحليين ، ويمثل مكون العمالة فى

مشروعات المياه ٢٠% ، ٥٠% فى مشروعات الصرف الصحى المغطى ، وأشار تقرير الصندوق أن البرنامج خلق ٢٤ ألف فرصة عمل مؤقتة و٣٥٠٠ فرصة عمل دائمة فى ٦٨ مشروع.

ووفر الصندوق فى إطار هذا البرنامج ١١٢,٣ ألف فرصة عمل بنسبة ١٣,٩% من إجمالى الوظائف التى وفرها الصندوق وشكلت الوظائف الدائمة ٦٥٤٠ أما المؤقتة ١٠٦,٧ ألف فرصة عمل وحقق البرنامج ١٤٥% من فرص العمل المستهدفة .

٣- برنامج تنمية المشروعات الصغيرة :

يقوم هذا البرنامج بإتاحة التمويل والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة فى إنشاء المشروعات الصغيرة الجديدة والتوسع فى المشورعات القائمة ، وذلك لخلق فرص عمل جديدة وبالتالى يساهم فى توليد الدخل والتخفيف من حدة البطالة ، ويعد هذا البرنامج أحد البرامج الرئيسية للصندوق ، وبلغ التمويل المتاح له ٥٢,١% فى ٩٣ – ١٩٩٦ (المرحلة الأولى) من إجمالى تمويل الصندقو ٦٧% فى ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ فى المرحلة الثانية .

وبلغت قيمة العقود ١,٤ مليار جنيه فى المرحلة الأولى منها ٥٢% تمويل الجهات المانحة ويستفيد من البرنامج صغار المستثمرين والخريجين الجدد حيث يقدم لهم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريب وتقييم المشروعات وإعداد دراسات الجدوى ، وإجراءات الحصول على القروض والتسهيلات الإئتمانية الميسرة من البنوك التجارية ، وتتراوح القروض الممنوحة بين ٤٠٠٠ دولار للمشروع الفردى إلى ١٦٠ ألف دولار كحد أقصى للمشروعات الجماعية بشروط ميسرة، وتتراوح فترة السداد بين ٦-١٢ سنة وفائدة ٩% للمشروعات الجديدة ، و١٢% للمشروعات القائمة .

وفى هذا البرنامج ٥١٨,٣ ألف فرصة عمل بنسبة ٦٤,٥% من إجمالى الوظائف للصندوق منها ٣٨٨,٧ ألف دائمة بنسبة ٧٥,٥% من الفرص الدائمة ، منها

١٢٩,٦ ألف فرصة مؤقتة بنسبة ٤٤,٩% من الفرص المؤقتة وبنسبة ٩٣,٢% من المستهدف .

يعد هذا البرنامج أكبر برامج تمويل المشروعات الصغيرة والحرفية فى مصر ، حيث أنفق حتى عام ١٩٩٦ حوالى ١,١ مليار جنيه وقد قروضا إلى ٦٠,٠٠٠ الف شخص ومتوسط القروض ١٧٥٠٠ جنيه .

٤- برنامج تنمية الموارد البشرية :

يهدف هذا البرنامج إلى توفير فرص العمل والدخل للعاملين فى المؤسسات العامة ، حيث تدرس قواعد الفصل فيها ، وإجراءات إنتقالها إلى القطاع الخاص ، وتحديد الترتيبات المالية للتأمين ضد البطالة ، ومزايا التقاعد المبكر ، وإعادة تشغيل العمالة وتدريبها وتأهيلها للعمل الجديد ، ويقوم بتكييف العمالة مع الخصخصة ، ورفع قدرات الشركة المرشحة للخصخصة للاستفادة من العمالة الموجودة ، ويحصل هذا البرنامج على نسبة ٧,٢% من إجمالى تمويل الصندوق فى المرحلة الأولى ٩٣ – ١٩٩٦ ونسبة ٨% فى المرحلة الثانية ٩٧ – ٢٠٠٠.

وبلغت قيمة العقود ١٦٣ مليون جنيه للمرحلة الأولى منها ٧% بتمويل من الجهات المانحة ، وإيمانا من الدولة بأ÷مية التدريب لتنمية القدرات البشرية حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ بتشكيل اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية ، والقرار ١٧٧٥ لسنة ١٩٩٨ بتولى برنامج تنمية الموارد البشرية بالصندوق الأمانة الفنية للجنة التنفيذية .

ووفر هذا البرنامج ١٤,٦ ألف فرصة عمل منها ١١,٥ الف فرصة دائمة بنسبة ٢,٢% من القروض الدائمة للصندوق ، ٣٠٦٢ فرصة مؤقتة بنسبة ١% وحققت ٤٣,٥% من المستهدف.

٥- برنامج التنمية المؤسسية :

يتضمن هذا البرنامج مساعدة المؤسسات المحلية وتنمية برامجها بتوفير المعلومات والبيانات ، وتطيرو نظم المعلومات وتدريب العاملين فى الصندقو ، ورفع قدرة المؤسسات لتتوافق مع أهداف الصندقو ، والصندوق لا يتعامل مباشرة مع المستفيدين بل يتعامل مع جهات وسيطة أو منفذة أو ممولة ويخصص له ٥% من إجمالى تمويل الصندوق فى ١٩٩٣ – ١٩٩٦ ، و٦% فى المرحلة الثانية ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ ويدعم البرنامج المنظمات والهيئات غير الحكومية .

وإهتم البرنامج بالأنشطة التى تحد من الفقر ، واجراء الدراسات والمسوحات لقياس مدى تاثير برنامج الإصلاح الاقتصادى التى تقوم به الدولة ككل ، ومشروع الصندقو الإجتماعى على الفئات المستهدفة فى المجتمع ، وتعاون البرنامج مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء منها مسح الأولويات عام ١٩٩٢ لتحديد الظروف المعيشية الأساسية للفئات والمناطق المستهدفة ، ثم مسح ١٩٩٣ لتقدير وضع الخدمات والبنية الأساسية على المستوى المحلى ، ثم المسح المتكامل لقياس مؤشرات الاسرة على مستوى أضيق وأكثر تفصيلاً ، ثم مسح الأولويات لمعرفة التغير فى مستوى المعيشة بعد تنفيذ مشروعات الصندوق ، وإجراء دراسة شاملة لتقدير ومتابعة التغيرات على المستوى الإجتماعى لتقدير التاثير على البطالة والفقر ومستوى الخدمات المحلية سواء بسبب مشروعات الصندوق أو بسبب إجراءات الإصلاح الإقتصادى.

٦- برنامج الخدمات الأساسية للنقل العام :

هدف هذا البرنامج إلى تحسين خدمات النقل الجماعى العام فى المناطق السكانية المزدحمة سواء فى القاهرة أو الإسكندرية وذلك لخدمة محدودى الدخل وتسهيل حركة الفقراء ومحدودى الدخل فى الانتقال من وإلى عملهم ويوفر البرنامج قطع الغيار ومستلزمات التشغيل لخدمة السيارات .

وبناء على ما سبق وبعد عرض برامج الصندقو الإجتماعى للتنمية ودوره فى علاج مشكلة البطالة والتى إرتفعت من ٨,٦% من قوة العمل ١٩٩٠ أى ١,٣% مليون متعطل قبل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى إلى معدل ١٢,٢% من قوة العمل أى ١,٩ مليون متعطل ووصلت إلى ١٥,٥% فى عام ١٩٩٥ أى ٢,٧% مليون متعطل ولكنها إنخفضت إلى ١١,٥% فى ١٩٩٨ أى ٢,٠٢ مليون متعطل .

وبالرغم من الوظائف التى وفرها الصندوق سواء الدائمة أو المؤقتة إلا أن دوره غير فعال فى معالجة مشكلة البطالة نظراً لأن دور الصندوق مؤقت بالرغم من إستمرار دوره حتى الآن كما أنه يعالج الآثار المترتبة على التعطل وهو الفقر دونما معالجة الأسباب المتسببة فى ذلك التعطل والطبالة وهى اسباب هيكلية مزمنة وما يحول دون معالجة هو ندرة الموارد قياساً على حجم مشكلة البطالة وتباطؤ إنجازاته والشروط الصعبة فى منحة القروض وإرتفاع معدل الفائدة قياساً على المشروعات الصغيرة التى يمولها.

وبالتالى يتواضع دور الصندوق فى علاج مشكلة البطالة حيث لم يتجاوز فرص العمل التى وفرها الصندوق ٦% من اعداد المتعطلين من ١٩٩٣ – ١٩٩٨ وهو ما يجعل دوره يتضاءل أمام الداخلين الجدد فى سوق العمل والذين يقدروا بنحو ٨٠٠,٠٠٠ ألف طالب عمل سنوياً.

أما عن دور الصندوق فى مواجهة مشكلة الفقر والتى زادت بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصاد فقد أستهدف المناطق الأكثر فقراً ثم الأقل ، وتبنى الصندوق المهفوم الواسع للفقر وهو معدل الحصول على الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النقية ومعدل أمية النساء ومعدل الوفيات الرضع ومعدل النساء الأرامل صغيرات السن وإنفاق الأسرة على الطعام من إجمالى الدخل.

وتم ترتيب المحافظات الأكثر فقراً ومن ثم يوجه إليها تمويلاً أكثر حسب برامج مكافحة الفقر إلا أن التطبيق العملى لم يظهر تطبيق هذا المعيار فمثلا حصلت الفيوم أكثر لمحافظات فقراً وفقا لترتيبها على ٢٣,٧ مليون جنيه بنسبة ٣,٨% من

إجمالى تمويل الصندوق فى برنامج الأشغال العامة إلا أن محافظة الدقهلية رغم أن ترتيبها (١٩) وينخفض فيها معدل الفقر عن الفيوم إلا أنها حصلت على تمويل ٢٩,١ مليون جنيه بنسبة٤,٦% من إجمالى تمويل الصندوق وبالتالى يستفاد أن المحافظات الأكثر فقرا لم يصل إليها التمويل اللازم .

وعن مدى نجاح الصندوق فى مواجهة الفقر فنجده يستبعد من تميوله الفئات الغير قادرة على العمل مثل كبار السن والأطفال والنساء والمعوقين وهى فئات شديدة الفقر وذلك حيث يستلزم الاقتراض من الصندقو تقديم مستندات وضمانات وهو ما يفوق قدرة هؤلاء جميعاً.

خامسا : مدي قدرة الاقتصاد علي خلق فرص العمل والتوظيف

سيتم دراسة مدي قدرة الاقتصاد المصري علي خلق فرص العمل والتوظيف من خلال ما تم توفيره في كل قطاع ومعدل نمو العملة في كل ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي ١٩٩١ – ١٩٩٨ علي النمو التالي :-

نجد ان القطاعات السلعية نمت فيها العمالة من ١٩٩٠ /١٩٩١ الي ٧٤٣٥ ، ٧٥٥٤ ، ٧٧٦٦ ، ٧٩٦٨ ، ٨١٧١ ، ٨٠٨٨ ، ٨٣٨٥ ، ٨٦٧٠ الف عامل خلال الاعوام ١٩٩٢/٩١ ، ٩٢٠/ ١٩٩٣ ، ٩٣/ ١٩٩٤ ، ١٩٩٥/٩٤ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/٩٨ أي زادت تقريبا بحوالي ١,٣ مليون عامل خلال البرنامج وقد تناقض النصيب النسبي من هذه القطاعات السلعية من العمالة في هذه الفترة التناقض حجم الاستثمارات العامه في قطاع الاعمال العام وسياسة ؟؟ والاستغناء عن العمالة بسببها في ظل عجز القطاع الخاص عن تعويض هذا النقض من الاستثمارات .

وبالنسية لقطاع الخدمات الانتاجية – النقل والموصلات والتخزين وقناة السويس والتجارة والمال والتامين والسياحة والمطاعم والفنادق – فقد نمت العمالة فيها من ٢١٨١ الف عامل في ٩٠/ ١٩٩١ الي ٢٢٢٨ ، ٢٢٦٠ ، ٢٣٥١ ، ٢٤٥٠ ، ٢٥٥٣ ، ٢٥٢٨ ، ٢٦٧٢ ، ٢٧٢٣ في الفترات ١٩٩٢/٩١ ،

١٩٩٣/٩٢ ، ١٩٩٤/٩٣ ، ١٩٩٥/٩٤ ، ١٩٩٦/٩٥ ، ١٩٩٧/٩٦ ، ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/١٩٩٨، علي التوالي وهو ما يغني زيادة العمالة في هذه الفترة بمقدار ٦٠٠ الف فرصة عمل ويتضح ان استيعابها للعمالة اقل من استيعابها للاستثمارات حيث تعتمد علي كثافة راس المال بالنسبة للمشروعات المنشاه هذا بالاضافة الي تاثير سياسة الخصخصة علي نقض العمالة لدي شركات هذا القطاع .

وبالنسبة لقطاع الخدمات الاجتماعية –قطاع الاسكان والمرافق والخدمات الاجتماعية والشخصية والخدمات الحكومية والتامينات – زاد من ٤٠٠٩ عامل في ١٩٩١/٩٠ الي ٤٠٧٩ ، ٤١٨٢ ، ٤٣١٩ ، ٤٤٦١ ، ٤٦١٦، ٥٢٠٩، ٥٣٣٧ ، ٥٤٨٧ الف عامل في الفترات ١٩٩٢/٩١ ، ١٩٩٣/٩ ، ١٩٩٤/٩٣ ، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/٩٨ علي التوالي وهو ما يعني ان هذا القطاع قد استوعب ١,٤ مليون فرد خلال مدة برنامج الاصلاح الاقتصادي ولكن امتلاء هذا القطاع بالعمالة فقد حد من قدرتها علي خلق فرص العمالة الجيدة .

وبالتالي يتضح ان التوزيع النسبي للعمالة تغير في هذه القطاعات الاقتصادية اثناء البرنامج حيث زادت العمالة في قطاع الخدمات بصفة عامه وتناقضها في القطاعات السلعية ولكن الزيادة في الخدمات الاجتماعية فاقت الخدمات الاجتماعية الانتاجية وبالتالي لم يحقق الاقتصاد المصري اداء جيد في خلف العمالة الجدية حيث قدرت البطالة خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي في حدود ١٣٠٨ % من قوة العمل وارتفاعها بين المتعلمين خلال مدة البرنامج وبالتالي كان علي البرنامج والحكومه توفير من ٥٠٠-٦٠٠ الف فرصة عمل سنويا بالاضافة لاعداد البطالة المتراكمة عبر الماضي .

واستقر معدل البطالة خلال ١٩٩١/٩٠ -١٩٩٦/٩٥ عند ٩,٦% ووفرت الدولة ٣٧٠-٣٨٠ الف وظيفة ، وعاني سوق العمل من الاختلالات بين جانبي العرض والطلب نظرا لنمو عرض العمل وبمعدل يفوق الطلب عليه وهو ما يزيد

من حجم البطالة ويعدلها ومما زادها حدة كما ذكرتا فيما سلف هو الطبيعة الانكما شبه السياسة والاصلاح الاقتصادي واعتماد سياسة الخصخصة .

وترجع اسباب الاختلالات بين العرض والطلب علي سوق العمل فيما يلي :-

١- اثرت السياسة الانكماشية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي عكس علي خلق فرص العمل بالاضافة الي مرور الاقتصاد والمصري بحالته من انكسار ادت الي تفاهم مشكلة سوق العمل حيث لم يعد قادرا علي استيعاب الداخلتين الجدد اليه وذلك نظرا لمحاماة راس المال عن العمل .

٢- ادت السياسة الاستثمارية المنفذه بالتحول من سياسة الاحلال محل الواردات الي سياسة التوجه التصديري وهو ما ادي الي تشجيع الصناعات كثنعة راس المال علي حساب العمل وانخفاض الاستثمارات المحلية مقارنه باجمالي الناتج المحلي في مصر ولم تعوض الاستثمارات الخاصة نقص الاستثمارات العامه وبالتالي زاد نقص التشغيل والفقرة وادي عدم الخصيص الكف للاستثمارات الي انخفاض الطلب علي العمل حيث توجهت الي الصناعات والتخصيص الكفء للاستثمارات الي انخفاض الطلب علي العمل حيث توجعت الي الصناعات وكيفية راس المال والانتاج للسوق المحلي وليس الدولي والتوجيه نحو المشروعات الكبيرة علي حساب المشروعات الصغيرة التي استوعب العمالة الكثيرة .

٣- بالرغم من تقدم الجانب التعليمي كميا وعدديا الا انه نوعيا فيه قصور شديد حيث لا تتفق هياكل نواتج النظام التعليمي مع الطلب في سوق العمل ولا ينجح برامج التدريب في تحسين مستوي المهارات والتدريب غير الملائم في مصر لا يكمن في نقض المؤساسات بل في نقض تمويلها ويروي قراطيتها .

٤- تلعب السياسة الاقتصادية دورها في التاثير السلبي علي معدلات التوظيف حيث ان العنصر البشري هو العنصر الغير قابل للاحلال في العملية الانتاجية ومن ثم ساهمت الخصخصة والاهتمام بتحقيق الكفاءه الاقتصادية داخل الوحدات الانتاجية وتناقض الاهتام بالاهداف الاجتماعية والتحول الي سياسة تشجيع

الصادرات بدلا من سياسة الاحلال محل الوادرات التي كانت تمتص قدرا لا باس به من العمالة والهجرة العكسية من دول الخليج الي مصر والحرب العراقية الايرانية وحرب الكويت والارتفاع النسبي لتكلفة العمالة المصرية وانخفاض ميزتها النسبية في دول الخليج كذلك ضغوط المؤسسات الدولية عند منحها القروض للحكومة بالضغط عليها لضغط الانفاق العام الحكومي وزيادة التقدم التكنولوجي والاعتماد علي السلع ذات الكثافة الراسمالية .

وبعد عرض مشكلة البطالة في مصر نري ان سبل الخروج من هذه الازمه الخطيرة تتلخص فيما يلي :-

١-وضع نموذج جديد للتنمية يتم تنفيذه بهدف الي تحقيق مستوي مرتفع وعالي من التوظيف والحد من البطالة ووجوب فهم ان سياسة التوظيف وعلاج البطالة هو اشباع لحاجات انسانية اساسية وليس مشكلة ثانوية او منتج غير اساسي لنشاط الاستثمار والانتاج وانه اذا استمرت السياسات الاقتصادية علي ذات المنهج سوف يؤدي لتزايد معدل البطالة السافرة الصريحة لما يزد عن ٢٠% وهذا سيقود عمليا الي سوء الاحوال الاقتصادية وحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية .

٢- تستوجب علاج مشكلة البطالة ونقض التشغيل في الاجل التقصير الي الحد من الاثار الانكماشية للسياسات المالية والنقدية وتوفير البيئة المناسبة لزيادة فرص العمل وزيادة مستوي التوظيف وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات متكامله عن قوة العمل مع بيان خصائصها المختلفة وتوزيعاتها الجغرافية وتوفير احصائيات دقيقة عن كل فائض مخرجات التعليم وعجرة وتحليلها وتصنيفها من المختصين وتنشيط دورات التدريب التحويلي لسد العجز من الفائض وتاهيل الداخلين الجدد الي سوق العمل وفقا لمتطلباته ، ويجب تيسير حصول الشباب علي الفرد من الميسرة من بنوك التنمية والصندوق الاجتماعي للتنمية تشجيعا علي انشاء المشروعات الصغيرة حتي يمكن تشغيل طالب العمل والعمل علي تقديم التسهيلات للخرجين الراغبين واقامه هذه المشاريع مثل

الاستثمارات الهندسية والقانونية والمحاسبية والاقتصادية والفنية وتنمية فرص العمل بالخارج للمصرين وتوسيعها بالوسائل الشرعية باستثمار العلاقات الدبلاماسية والعلاقات القومية بين مصر والدولة العربية والاقليمية مثل الدول الافريقية وتشيجيع وحفز الخرجين علي الدخول في ميادين العمل الجديدة في ا لمناطق الصناعية الجديدة ولكن في ظل توفير البنية الاساسية بها حتي يسهم فائض العمل في اضافة وانشاء انشطة استثمارية جديدة يستثمر فيها جهده وخبرات بهدف تحقيق زيادة رقعة الحيز العمراني وزيادة الناتج القومي هذا بالاضافة الي تكثيف جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية في خلق فرص العمل والتوظيف والمساهمه في انشاء المشروعات الصغيرة .

٣- وبالنسبة لمعالجة البطالة وزيادة معدل التوظيف في الاجل الطويل يكون بوضع خطط طويلة الاجل لعلاج اختلالات سوق العمل وتقليل التشويهات في سوق العمل وازالة الغموصة في قوانين العمل بهدف خلق علاقات عمل جديدة بين العمال وارباب العمل وبهدف تدعيم العملية الانتاجية بالاضافة الي وضع سياسات فعالة لزيادة كفاءة القوة العاملة في مصر بتحسين نظم التعليم وزيادة الاهتمام بمستوي وجودة التعليم الاساسي والمهني والتقني لتناسب طلبات سوق العمل لضمان الربط بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ومتطلبات سوق العمل في داخل مصر وخارجها والتكامل بين مؤسسات البحث العلمي والوحدات الانتاجية العامه والخاصة بالاضافة الي اعادة تاهيل العمالة الزائدة لتتوافق وتتلاءم مع حاجات سوق العمل والعمل علي استخدام الامثل للموارد والبشرية باعتبارها احد عناصر الانتاج ووسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ثياتي من توجيه الانفاق العام نحو خلق المزيد من فرص العمل وتشجيع الاستثمار الخاص في المشروعات كثيفة العمالة وتشجيع الشباب نحو المشروعات الصغيرة ، وهناك دور علي المؤسسات غير الحكومية مثل الجمعيات الاهلية والاتحادات النوعية والقطاع غير المنظيم للقيام بدور فاعل في توفير المزيد من فرص العمل كما يتوجب تصحيح الانماط السلوكية

السلعية لضرورة اعلاء قيم العمل المنتج والخلاق والمبدع ، كما يتوجب تطويع الفنون الانتاجية لتتناسب مع ظروف الندرة النسبية لعوامل الانتاج المحلية واعطاء الاولوية للمشروعات كثيفة العمالة والاهتمام بالبحث العلمي الموجه نحو تقديم فنون انتاجية تتوافق مع الظروف المحلية كما يتطلب المجهود تطوير حوافز الاستثمار لتتماشي طرديا مع ما توفره هذه الاستثمارات من فرص عمل وذلك لتدعيم القطاعات كثيفة العمالة مثل تدعيم المشروعات الموجهة للتصدير والعمل من اجل زيادة قدرة هذه المشروعات التنافسية في الاسواق الدولية مما يترتب عليه ايضا توفير ايرادات النقد الاجنبي والمزيد من فرص العمل والتوظيف .

٤- الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الزائدة في الاقتصاد القومي لتساهم ايجابيا في توفير المزيد من فرص العمل فقطاع التشييد والبناء يصدق القطاعات كثيفة العمالة وهو من القطاعات الواعدة لنمو العمالة واستيعاب المزيد منها ويتميز بالارتفاع النسبي لمرونه التشغيل بالنسبة الي الناتج به وبالتالي يجب التوسع في الاسكان الشعبي حيث انه سيحل مشكلة الاسكان ويستوعب المزيد من فرص العمل ويستخدم الموارد المحلية ، وضرورة تقديم التسهيلات المناسبه لدعم المنشات العاملة في التشييد والبناء مع توفير البنية الاساسية له بشروط ميسورة خاصة في المدن الجديدة والنائية حتي تكون قطاعات جاذبه للاستثمارات الخاصة مع تشجيع المستثمرين الصغار للدخول في هذا القطاع من اجل الاستثمار، وعلي مستوي قطاع الخدمات الشخصية فهو ايضا من القطاعات كثيفة العمالة ولدية استعداد لنمو العمالة ويتوجب علي الحكومة تخفيض معدلات الضرائب علي هذا القطاع ومنع الازدواج الضريبي عليه لتسهيل اقامه المشروعات فيه وتسهيل الحصول علي القروض له .

وبالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين فهو يتميز بارتفاع مرونة التشغيل بالنسبة للناتج به فهو ما يعني زيادة نسب التشغيل لديه ويتوجب زيادة القروض الموجهة لهذا القطاع حتي يمكنه استيعاب الكثير من العمالة وتوفير الحوافز والمزايا

والاعفاءات للمشروعات الصغيرة فيه لتمكن من استيعاب المزيد من فرص العمل والتوظيف وكذلك تطويع الفنون الانتاجية الخاصة به لتتلائم مع القدرة النسبية ، واستقرار القوانين المتعلقة بهذا القطاع ، كما يتطلب الامر رفع كفاءه الجهاز المصرفي وتطوير سوق الاوراق المالية وتحقيق الاستقرار النسبي للاسعار خاصة سعر صرف الجنية لتعبئه المدخرات الخاصة هذا فيما يخص قطاع التجارة والتامين والمال .

اما بالنسبة لقطاع المرافق العامه والخدمات الحكومية حيث يستوعب هذا القطاع جانب كبير من العمالة الجديدة في سوق العمل ويتميز بالارتفاع النسبي لمرونه التشغيل بالنسب للاستثمار فيه ويتطلب زيادة فرص العمل لدية وادارة وحدات هذا القطاع وفق الادارة الحديثة والاستخدام الامثل لموارد هذا القطاع وزيادة الدورات التدريبية لرفع كفاءه العاملين بهذا القطاع .

الفصل السادس

نظرية التضخم

تعاني معظم دول العالم خاصة الدول النامية منها من ظاهرة اقتصادية سلبية هي التضخم ، والتي ترجع اسبابها لعدة اختلالات هيكلية متعدده وصدمات خارجية ، ولم تكن الدول الغنية المتقدمه صناعيا بمناي عن المعاناه من هذه الظاهرة ولكن الاختلاف فيما بينها وبين الدول النامية المتعرضة لها هو في اسباب هذه الظاهرة ودرجة حدة التضخم .

ويشكل التضخم احد اخطر المشكلات الاقتصادية التي تؤثر سلبيا في الاقتصاديات القومية حيث يؤدي لوجود اختلالات اجتماعية وسياسية خطيرة وهو ما يؤدي ال يتهديد استقرار الدول اقتصاديا ، ولم يكن الاقتصاد المصري بعيدا عن المعاناه من هذه الظاهرة حيث تزايد معدل التضخم منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ في ظل تزايد التدفقات النقدية الاجنبية المباشرة وغير المباشرة الي الاقتصاد القومي المصري .

وفي اطار معالجة نظرية التضخم يستلزم دراسة ما يلي :-

المبحث الاول: مفهوم التضخم
المبحث الثاني: قياس التضخم
المبحث الثالث :درجات التضخم
المبحث الرابع :اسباب التضم
المبحث الخامس: الارقام القياسية في مصر
المبحث السادس: تطور نظريات البطالة والتضخم
المبحث السابع :اسباب التضخم في بعض الدراسات التطبيقية
المبحث الثامن: اسباب التضخم في مصر
المبحث التاسع: القواعد والمرتكزات البديلة للسياسة النقدية

المبحث الاول

مفهوم التضخم

يمكن تعريف التضخم في ابسط معانية بانه ارتفاع مستمر وواضح في المستوي العام للاسعار، ومن هذا التعريف يتضح لنا بانه ليس المقصود بالتضخم هو ارتفاع سعر سلعة وحيدة ، ولكن يكون الارتفاع في المستوي العام للاسعار لكل السلع والخدمات ، وايضا يجب ان تكون الزيادة في الاسعار مستمره ومن ثم فالزيادة غير المستمره للاسعار لا تكون بصدد ظاهرة التضخم وبالتالي فان الاستمرار والوضوح والشمول يشكل عناصر ظاهرة التضخم ، وفي اطار تعريف التضخم يذهب Brian Hillier للقول بان التضخم هو تناقض او انخفاض القوة الشرائية للعمالة النقدية السائدة في دولة ما ، وانخفاض المعروض من السلع والخدمات في مقابلة زيادة المعروض النقدي مما ينجم عنه زيادة في الاسعار .

المبحث الثاني

قياس التضخم

راينا عند تعريف التضخم بانه الارتفاع الواضح والمستمر في المستوي العام للاسعار ومن ثم يستلزم لقياس معدل التضخم ان نقيس المستوي العام للاسعار وهناك طريقتان لقياس التضخم هما ما يلي :-

اولا : الطريق الاولي : الارقام القياسية للاسعار وهم :-

١- الرقم القياسي لاسعار المستهلكين Consumer price index .

٢- الرقم القياسي لاسعار الجملةً Whole sale price jndex

٣- مكمن الناتج المحلي (الرقم القياسي الضمني) G D P Price Deflator .

١) طريق الرقم القياسي للمستهلكين :-

تستخدم هذه الطريقة في قياس التغير في اسعار السلع والخدمات والتي تشكل طلب وحاجات المستهلكين ، وذلك حيث تتابع هذه الطريقة مدي التغير الحادث في اسعار مجموعة من السلع والخدمات والتي تقوم مجموعة اوعينه من المستهلكين باستهلاكها والتي تمثل كل المجتمع ، ويتحدد لكل مجموعة من السلع والخدمات وزنا نسبيا بتم تحديده وفق نسبه من الانفاق علي هذه المجموعة من السلع والخدمات الي الانفاق الكلي

وعليه يمكن تعريف التضخم وفق طريقة الرقم القياسي لاسعار المستهلكين بانه التغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المتسهلكين خلال مده محدده ومعينه .

ولكي تكون طريقة الرقم القياسي لاسعار المستهلكين مؤشر موضوعي علي قياس التغير في اسعار السلع والخدمات فانه يتم التفرقة بين فئات المستهلكين حيث يتم وضع رقم قياسي لاسعار المستهليكن في الريف يختلف عنه في الحضر نظرا لاختلاف نمط استهلاك كل فئه عن الاخري .

وتتميز طريقة الرقم القياسي لاسعار المستهليكن بانها تسمح بتكوين سلاسل زمنية لاجراء دراسات اقتصادية وقياسية وذلك نظرا لسهولة الحصول علي بيانات هذه الطريقة .

وعلي الجانب الاخر فان لهذه الطريقة عدة عيوب علي النحو التالي :-

أ- ان هذه الطريقة تقصر تركيزها علي عينه من المستهلكين دون غيرها لتحديد سلة السع والخدمات والتي تقوم هذه العينه من المستهلكين باستهلاكها ، ويتم الاعتماد علي الاوزن النسي للانفاق علي كل سلعة وخدمه مقارنه بنسبة الانفاق الكلي لهذه العينه من المستهلكين ومن ثم فانه اذا لم يكن حجم العينه

مناسبا او كانت اختياراتها غير سليمه فهذا يعني عدم التمثيل الجيد لكل افراد المجتمع ومن ثم تعطي نتائج غير منضبطة .

ب- يترتب علي ارتفاع وانخفاض اثمان السلع ان يقوم المستهلكون باحلال سلع منخفضة الثمن محل سلع المرتفعة الثمن وينتج عن ذلك عدم دقته وانضباط هذه الطريقة لافتراضها ثبات سله مجموعة السلع – انماط الاستهلاك – خلال فترة الاساس بالرغم من تغير المجموعة السعلية مع تغير الاسعار .

ج- في اطار هذه الطريقة يتم التفرقة بين الرقم القياسي لاسعار المستهلكين في الحضر والريف وبالرغم من هذه التفرقة الجغرافية الموضوعية المهمه كمقياس للتفرقة بين الانماط الاستهلاكية لعينات من المستهليكن الا ان هناك طرق واساليب اخري لضبط هذه التفرقة ولتكن مثلا مستويات الدخول .

٢) طريقة الرقم القياسي لاسعار الجملة :

وفق هذه الطريقة يتم قياس اسعار بيع السلع من خلال شركات تجارة الجملة ، ويتم حساب هذه الطريقة والمقياس بالنسبة للاقتصاد القومي كله ، ويستخدم لحساب كافة انواع السلع المختلفة .

وترجع اهمية هذه الطريقة في انها تقيس التغير الذي يطرأ علي القوة الشرائية للنقود وذلك لان التغير في اسعار الجملة ينعكس بالضرورة علي اسعار السلع في اسواق التجزئة .

٣-طريقة مكمس الناتج المحلى :

تعبر هذه الطريقة عن النسبة بين الناتج المحلي الاجمالي الاسمي وبين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي يتم حسابها بقسمه تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية علي تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته لسنه الاساس .

وتتميز هذه الطريقة بانه يمكن من خلالها الحصول علي المستوي العام للاسعار نظرا لاشتمالها علي اسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد .

ثانيا : الطريقة الثانية : حيث يتم وفقها قياس التضخم من خلال المؤشرات الثلاثية التالية والتي تعبر عن مصادر واسباب ارتفاع الاسعار وهي :-

١- معامل الاستقرار النقدي .

٢- معيار فائض الطلب .

٣- معيار الافراط النقدي .

١) معامل الاستقرار النقدي :-

يقيس هذا المعامل التضخم من خلال الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل النمو في كمية (عرض) النقود المتداولة والمعروضة في الاقتصاد القومي .

٢) معيار فائض الطلب :-

يقصد بهذا المعيار هو الفرق بين الانفاق الكلي علي الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار والمخزون السلعي بالاسعار الجارية أي قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية وبين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته .

٣) معيار الافراط النقدي :-

يتم حساب هذا المعيار وذلك بقسمه فائض الطلب – الفجوة التضخمية – علي قيمه الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

المبحث الثالث

درجات التضخم

تختلف معدلات التضخم من دولة الي اخري وتكون علي ثلاث درجات كما يلي :-

١- التضخم المعتدل Moderate in flation

٢- التضخم المتسارع Ga;;oping inflation

٣- التضخم الجامح والمفرط Hyperin flation

١) التضخم المعتدل :

يقصد بالتضخم المعتدل انه زيادة محدودة في المستوي العام للاسعار حيث يكون معدل زيادة الاسعار مستقرا الي حد ما في ظل فقدان العملة المحلية لقيمتها تدريجيا ويمكن للسياسة الاقتصادية ان تنفذ سياستها وبرامجها الاقتصادية بكفاءه .

٢) التضخم المتسارع

في ظل هذا النوع من التضخم ترتفع الاسعار بسرعة فائقة ، وقد اشار التقرير العالمي للتنمية في دراسة عن برامج التثبيت في الدول النامية من ان التضخم قد وصل في ايطاليا والبرازيل بين ٥٠٠-٧٠٠% سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ وهذا النوع من التضخم يؤدي الي تدهور العملة الملحية وانخافض اسعار الفائدة الحقيقية والذهب وانتشار ظاهرة الدولرة – أي جعل الدولار مخزن للقيمه وذلك بشرائه بالعملة المحلية مما يؤدي الي زيادة سعره مقابل العملات الوطنية .

٣) التضخم الجامع :-

يتحرك التضخم في هذا النوع نحو الارتفاع بدرجة فائقة حيث تغير العملة الوطنية قيمتها بالكامل ، وذلك حيث تتساوي العملة مع قيمه طباعتها بالكاد وتفقد البنوك لدورها في الاقتصاد ويخسر، وقد افادت دراسة عن الاقتصاد الالماني قبل الحرب العالمية الثانية عن زيادة الاسعار فيها الي ٧٣٠٠ مرة عن الفترة التي قبلها حيث غطت الدراسة الفترة من ١٩٢٢/٧/١ – ١٩٢٣/١١/٣٠ وادجعت الدارسة اسباب التضخم الي زيادة الانفاق الحربي ودفع المانيا تعويضات الحرب العالمية بموجب اتفاقية فرساي مما ادي بالحكومة الالمانية الي زيادة طبع المزيد من الماركات الالمانية وهو ما قاد بالتبعية الي حدوث هذا التضخم وزيادة الاسعار .

المبحث الرابع

اسباب التضخم (اليات التضخم)

تفيد الدراسات الاقتصادية الي تعدد الاسباب المؤدية الي التضخم ، وفي المقابل تري النظريات المفسرة للتضخم من ان التضخم يستقر عند حد معين

وبحدوث صدمه قوية تحركه ذاتيا الي معدل اخر يفعل قوة الاستمرار ، وبالنسبة لهذه الصدمات التي تحرك التضخم قد تكون من جانب العرض او من جانب الطلب او العوامل الهيكلية وهي علي النحو التالي :-

١- التضخم الذي يرجع الي جذب الطلب Demend- pull inflation

٢-التضخم الذي يرجع الي دفع النفقة (دفع التكليف) Cost – push in flation

٣- التضيخم الذي يرجع الي العوامل الهيكلية . st ructural inflation

١) التضخم الذي يرجع الي جذب الطلب :-

تذهب النظرية الكلاسيكية في نظرتها للتضخم بانه توجد علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود المعروضة وزيادة مستوي الاسعار هذا مع افتراض تحقق التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود ، حيث يترتب علي زيادة كمية النقود المعروضة الزيادة في مستويات الاسعار وعند انخفاض عرض كمية النقود بتخفيض مستوي الاسعار .

وتتطلب دراسة تبعية زيادة الاسعار عند زيادة كمية النقود المعروضة دراسة التغيرات الحادثة في سوق عرض النقود وذلك لانه بزيادة عرض النقود يختل التوازن في سوق النقود حيث يتجه جانب من هذه النقود الي زيادة الطلب علي السلع والخدمات وكما تعلم ان حجم السلع والخدمات يكون مستقل عن كمية النقود المعروضة الامر الذي يؤدي لوجود فائض في الطلب في اسواق السلع والخدمات وهو ما يستلزم ارتفاع الاسعار كي يتم استعادة التوازن في سوق السلع والخدمات .

وتري النظرية الكينزية الي ان التضخم يرجع الي زيادة الطلب الفعال Effective demmand وهذا معناه انه عند حدوث زيادة في الطلب لا تساويها زيادة في الناتج هنا تحدث الزيادة في الاسعار ومن ثم يحدث التضخم بزيادة الطلب المفرط الناجم عن زيادة الانفاق القومي وقدمت هذه النظرية تحليلا وافيا لعناصر الانفاق وهي الاستثمار والاستهلاك والانفاق العام الحكومي وذكرت النظرية انه عند زيادة احد عناصر بنود هذا الانفاق بزداد الطلب الكلي ومن ثم يزداد مستوي الاسعار .

وقد قدم لمت فيليبس Phillips من خلال دراسته بوجود علاقه بين فائض الطلب في سوق العمل – البطالة – وبين التضخم – التغير في المستوي العام للاسعار وذهب ليبس lipsey الي صياغة نظرية لهذه العلاقة التي قد بها فليبس من خلال كتابه العلاقة بين البطالة والتغير في سعر الصرف في بريطانيا في الفترة بين ١٨٦٢ – ١٩٥٧ وهو ما كان لهذه الدراسات اثرها البالغ في سياسات بعض الدول حيث اضحي يتعين عليها المفاضلة بين خفض معدلات البطالة وبين خفض التضخم .

وقد ذهب النظرية النقدية عند دراستها للتضخم وقدمت تحليلا يعتمد ويبدا من وضع التوازن في سوق النقود لان هذه النظرية تري ان الطلب علي النقود دالة في المبادلات – مستوي النشاط الاقتصادي – وان عرض النقود دالة في رصيد الاصول الاحتياطية ، فعند زيادة البنك المركزي من عرض النقود مما يحدث من فائض نقدي لدي القطاع العائلي وقطاع الاعمال والذي يدفعهم هذه الفائض لزيادة انفاقهم علي السلع والخدمات وفي ظل افتراض هذه النظرية من ان الاقتصاد يعمل عند مستوي التشغيل الكامل فان زيادة الانفاق تقود نحو زيادة اسعار السلع مما يزيد بالتبعية الطلب علي النقود وصولا الي التوازن في سوق النقود ومن ثم يتساوي العرض النقدي مع الطلب علي النقود.

٢) التضخم الذي يرجع الي دفع النفقة (دفع التكاليف)

يري هذا الاتجاه الي ان التضخم يعود الي زيادة في التكاليف وهي كما يلي :-

أ- زيادة المرتبات والاجور بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة انتاجية العمل أي تزيد التكلفة دون زيادة مقابلة في الانتاجية مما يزيد معه الاسعار .

ب- زيادة الاسعار عوامل الانتاج المحلية والاجنبية خاصة اسعار مستلزمات الانتاج .

وكما نعلم انه في الحالة التي يثبت عندها سعر الصرف ليستورد الاقتصاد المحلي المستورد لمستلزمات الانتاج المستورده للتضخم من

الدول المصدرة لهذه المستلزمات وهذا هو ما يعرف بالتضخم المستورد، وهذا يتفق مع الواقع العملي الذي تؤكده مختلف الدراسات من انه عند أي زيادة تكلفة اسعار المواد الاولية والعمل وراس المال في اسواق عوامل الانتاج يترتب عليها زيادة في الاسعار .

٣) التضخم الذي يرجع الي العوامل الهيكلية :-

ظهرت النظرية الهيكلية للتضخم علي اثر استعمال وزيادة معدلات التضخم في دول امريكا اللاتينية منذ الستينيات من القرن العشرين وتناولت هذه النظرية اسباب هذا التضخم ووضعت حلول له وقدمت لنا دراسة عن الاقتصاد الكلي في الدول النامية من ان هذه النظرية الهيكلية اقرت بوجوب تجزئة اسواق الدول النامية حيث ان التوازن يتحقق في كل سوق علي حده وليس بصفة عامه في كل الاسواق وتمتاز هذه الاسواق ايضا بعدم مرونه العرض وتعدد الاسعار في هذه الاسواق ونظرا لضعف العلاقة بينها ومحدوديتها وهن التكامل فيما بينها ومن ثم عدم استجابة العرض لاي زيادة في الطلب وهذا مؤداه ان زيادة الطلب يترتب عليه زيادة في الاسعار ، كما تهتم هذه النظرية **بدراسة الاسباب الغير المباشرة للتضخم وهي علي التالي :-**

أ- عرض المواد الغذائية عديم المرونه

ب- العجز في ايرادات النقد الاجنبي

ج- الاختناقات الموجودة في سوق العمل

أ- عرض المواد الغذائية عديم المرونه :-

يزداد الطلب علي المواد العذائية عند زيادة درجة التحضر والتمدن وارتفاع مستوي المعيشة وتنامي معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمه ، في حين نري في الدول النامية ان عرض المواد الغذائية عديم المرونه ولا يتوافق مع الزيادة المطردة في الطلب للاسباب التالية :-

١- هجرة الافراد من الريف الي الحضر والمدن وتخليهم عن العمل في المجال الزراعي .

٢- تخلف البنية الاساسية وضعف شيكات المرافق العامه المختلفة مثل المواصلات والاتصالات والكهرباء والمياه .

٣- ضعف الادارة التسويقية الخاصة بالمنتجات الزراعية

وبناء علي ما سبق يتضح ان عرض المواد الغذائية لا يسجيب لزيادة الطلب عليها ولكن تزيد الاسعار وينجم عن ذلك التضخم الذي يؤدي الي انخفاض الدخول الحقيقية للافراد بقدر نسبة التضخم او بقدر نسبة الزيادة في الاسعار وهو مما يخلف ورائة ضغط علي العمال بحثا عن زيادة اجورهم النقدية لتفويض النقض الحادث فيها بفعل التضخم ويؤدي ذلك الي نشوء الصراع بين الاجور والاسعار التضخمية .

ب- العجز في ايرادات النقد الاجنبي :-

تتطلب مراحل التحول في الاقتصاديات الناشئة والنامية الي وفرة من حصيلة النقد الاجنبي خاصة عند التحول من الاقتصاد الزراعي الي الصناعي والاخذ بالتكنولوجيه الحديثة ، وكما نعلم ان هذه الاقتصاديات كانت تبني سياسة الاحلال محل الواردات كسياسة التصنيع ثم تحولت الي سياسة التصنيع من اجل التصدير وهو ما يستلزم استيرادها تقنيات الصناعية ومن ثم تعاني هذه الدول النامية والساعية نحو التطور من عجز موارد النقد الاجنبي الناجمة عن نقر الصادرات والاستثمارات الدولية لديها وهذا يقود عمليا نحو زيادة اسعار المواد المستوردة نطرا لانخفاض المعروض منها وكذلك انخفاض كفاءه المنتجات المحلية بسبب عدم دخول التقنيات المستوردة فيها وذلك لقدرتها جراء عجز حصيلة النقد الاجنبي عن مواجهة حاجات الاستيراد وبالتالي يكون عرض المدخلات المستوردة غير مرن وبالتالي تزيد الاسعار بسبب زيادة الطلب

ج- الاختناقات الموجودة في سوق العمل .

يعد محاولة حصول الافراد علي حقهم النسبي من الدخل القومي احد الاسباب المؤدية للتضخم حيث يؤدي ذلك لمزيد من رفع الاسعار بالرغم من عدم

نجاح أي منهم في زيادة نصيبهم الفعلي والحقيقي من الدخل القومي ، ومثال ذلك محاولة العمال في المطالبة بزيادة اجورهم بمعدلات ونسب تفوق نسبه انتاجيهم .

وبعد هذا العرض المؤجر المفهوم التضخم وطرق قياسة ودرجات التضخم واسبابه نري من جانب مشكلة التضخم ان ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ويجعل من العسير تحقيق التنمية المنشودة ، وان المدخل الحقيقي للاصلاح الاقتصادي في كافة الدول هو باستهداف وعلاج مشكلة التضخم وخفض نسبته والقضاء عليه خاصة وان الاثر الفتاك والمدمر للتضخم هو فقدان الثقة في العملة الوطنية من جانب مواطنيها وهروبهم نحو الارصدة الدولارية – ظاهرة الدولرة – Dollarization وفي الغالب تؤدي هذه الظاهرة الي هروب وتحويل المدخرات وتسربها الي العالم الخارجي بهدف الاستثمار وبالتالي تلجا الدول التي تنشا فيها ظاهرة الدولرة الي استعادة هذه المدخرات ثابته في صورة قروض ومنح معونات وكانتا تتنازل رضاء عن مدخراتنا للعالم الخارجي ثم نحصل عليها ثابته جبرا وبشروط من الدول والجهات المانحة للمقروض والمنح .

ويذكر الادب الاقتصادي ان دفيد هيوم David hume كان اول من وضع نظرية تظهر العلاقة بين كمية النقود والسلع والخدمات بانه اذا ضوعفت كمية عرض النقود وخلال يوم فستتضاعف اسعار السلع والخدمات في نفس اليوم والعكس صحيح وامتدت جذورها تطرئية في النظرية التقليدية الحديثة الي ان اعاد صياغتها الاقتصاد ايرفنج فيشر Irving Fisher في اوائل القرن العشرين ، ولكن تحت تاثير الافكار الكينذية توارت الي الوارد حيث اعطانا التحليل الكينزي الاسباب المؤثرة في حجم العمالة ونسب التضخم بعد وصول الاقتصاد الي مستوي التشغيل الكامل للعمالة وجاء ميلتون فريد بان في الستينات من القرن العشرين بافكاره في ظل المدرسة النقدية Monetaristt وذلك باعتماد كمية النقود كشرط اساسي لتفسير ظاهرة التضخم ولابد من حياد السياسة النقدية لاجل استقرار وثبات الاسعار ومفاد هذه النظرية حتي تكون السياسة النقدية محايدة هو زيادة كمية عرض النقود بذات معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي .

كما نري من جانبنا ان التوسع الائتماني احد عوامل ومسببات التضخم والذي يرتبط بحجم الودائع في النظام المصرفي ، ويرجع السبب الرئيسي في زيادة كمية عرض النقود في الدول النامية هو عجز الموازنه وطرق تمويلة بالاصدار النقدي الجديد والذي يسمي تنقيد عجز الموازنه أي تحويل عجز الموازنه الي اصدار نقدي جديد في النظام الاقتصادي ، وهذا بالاضافة لدور التمويل المحلي والدولي من خلال الاقتراض وفي مصر كان يمول نصف عجز الموازنه من خلال الاصدرا النقدي الجديد بقيمه ٥ مليار جنيه والنصف الباقي – ٥ مليار جنيه – يمول بالاقتراض الداخلة من الضمان الاجتماعي وصناديق المعاشات والاقتراض الخارجي والهبات والمنح والاعانات الدولية .

كما يؤدي ان نذكر ان هناك علاقة بين اسباب واليات التضخم وبعضها البعض فهي ليست مستقلة عن بعضها وكلن تصب كل واحده في الاخري ، ويتضح ان ظاهرة التضخم ظاهرة غير مستقرة حيث يتسارع التضخم من تلقاء ذاته خاصة اذا لم يكن هناك سياسات مضادة تستهدفه ، فكلما نعلم ان عجز الموازنه وتنقيذ هذا العجز من اهم مصادر التضخم الذي يتسبب في حدوث المزيد من العجز في الميزانية في ظل علاقة ثبادلية لان موارد الدولة تزيد في ظل التضخم بمعدلات اق من الزيادة في نفقات الدولة ، ويترتب علي تنقيد العجز وجود التضخم الذي يزيد العجز وزيادة التنقيد مما يؤدي الي وجود تسارع في معدل التضخم acceleration .

يعد التضخم ظاهرة نقدية يترتب عليها ك قدمنا فيما سبق انخفاض قيمه العملاء وارتفاع الاسعار ومن ثم يترتب علي السلطات النقدية التحرك عند ما تتغير عناصر التكلفة خاصة عند ارتفاع الاجور بمعدل يفوق زيادة الانتاجية ا عن زيادة اسعار الكافة او الزيادة المفرطة في اسعار الواردات سواء بسبب التضخم المستورد او بسبب خفض العملة الوطنية

المبحث الخامس

الارقام القياسية في جمهورية مصر العربية

اولا : الارقام القياسية لاسعار المستهلكين في مصر :

١- اصدرت اجهزة الاحصاء في مصر اول سلسلة من الارقام القياسية لنفقة المعيشة منذ ١٩٢٠ حيث اخذت السنه المالية ١٩١٣ – ١٩١٤ كسنه اساس ويتم تحديد مجموعات الانفاق الاستهلاكي واوزانها والسلع المهمه داخل كل مجموعة بناء علي دراسة لانماط الاستهلاك لعينهمن ٧١٣ اسرة للعمال والصناع والموظفين الحكوميين في مارس ١٩٢٠ ، واعادت اجهرت الاحصاء النظر في الرقم القياسي عام ١٩٣٩ اخذه متوسط اسعار شهور يونية ويوليو واغسطس ١٩٣٩ كاساس تعدلت الاوزان للتتماشي مع الظروف في تلك السنه .

٢- صدرت ارقام قياسية جديدة لاسعار المستهلكين منذ يوليو ١٩٩٧ اخذه السنه المالية ١٩٦٧/١٩٦٦ كسنه اساس مستخدمه اوزان جديدة مستخرجه من بحث ميزانية الاسرة ٦٤-١٩٦٥ في محاولة التمثيل انماط استهلاك غالبية الطبقات في المجتمع المصري دون ان تتضمن سلع مستوردة من الخارج الا اذا كانت سلع تموينية وكانت تحسب الرقم القياسي لاحدي عشر مدينه حكل شهر هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس (مدن القناه) والزقازيق وطنطا ودمنهور من الوجه البحري وبني سويف وسوهاج واسوان من الوجه القبلي ، اما الارقام القياسية للريف كانت تحسب كل شهرين تبدا من يناير وحتي نوفمبر من كل عام شاملة عدد من القوي موزعة علي سته محافظات هي الشرقية والغربية والبحيرة من الوجه البحري وبني سويف وسوهاج واسوان من الوجه القبلي .

٣- كانت تحسب الارقام القياسية لسبعة اقسام من المجموعة السلعية المختلفة هي الطعام والشراب (المسكن ومستلزماته) والاثاث والسلع المعمرة والملابسش والاقمشة والانتقال والموصلات والنفقات الطبية والثقافية والمصروفات

الشخصية وشملت المجموعات في الارقام القياسية في الحضر ٢٤٥ سلعة وخدمه في حين بلغت في الريف ١٣٥ سلعة وخدمه .

٤- ومنذ يوليو ١٩٨٨ بدات تصدر بصفة دورية كل شهر السلسلة الحالية للارقام القياسية حيث اخذ متوسطات اسعار السنه المالية ١٩٨٧/٨٦ طاساس وباوزان تستخرج من بحث ميزانية الاسرة ١٩٨٢/٨١ للمناطق الجغرافية هي مدينه القاهرة والاسكندرية وحضر وجه بحري وحضر وجه قبلي ومدن القناه ومحافظات الحدودوتكون الارقام القياسي لحضر جمهورية مصر العربية كمتوسطات مرجحية بعدد السكان للارقام القياسية لهذه المناطق الجغرافية ، واعتمدت متوسطات اسعار السنه المالية ١٩٨٧/٨٦ كاساس لسلسلة الارقام القياسية نظرا لكونها سنه قريبه ولكونها سنه سابقه مباشرة علي الخطة الخمسية الثانية بالرعم من اختلافها عن السنه المحسوب عنها الاوزان المستخدمه وهي سنه ١٩٨٢/٨١ ، وتصدر الارقام القياسية كل شهرين لريف الوجه القبلي والبحري دونما اصدر ارقام قياسية ممثلة لريف محافظات محدده وتصدر كمتوسط مرجحة بعد السكان للارقام القياسية لهذه المناطق .

٥- تمثل الارقام القياسية لاسعار المستهلكين معظم السكان في المواقع المختارة وفق ما اسفرت عنه عينه بحث ميزانية الاسرة ١٩٨٢/٨١ دونما النظر الي مجتماعات سكانية متميزه حسب الدخل او الانفاق او حسب الحالة العلمية او المهنية ، ولكن يفضل حساب ارقام قياسية مستقلة لفئات الدخل المختلفة حيث يختلف نمط استهلاكها عن انماط استهلاك المناطق الجغرافية .

وقد اختيرت السلع الداخلة في حساب الارقام القياسية لاسعار المستهلكين من فترة نتائج بحوث ميزانية الاسرة ١٩٨٢/٨١ وفقا للاهمية النسبية لهذه السلع وتختار هذه السلع والخدمات حتي يقل الي الانماط الاستهلاكية حتي اليف والحضر ويتم استبعاد السلع التي يصعب تحديد الكمية المباعة منها او السلع التي يتحدد سعرها لكل وحده علي حده مما يصعب جمع اسعار عنها .

٦- تصدر الارقام القياسية وفق التقسيم الدولي المعمول به الصادر عن الامم المتحدة في نظام الحسابات القومية الصادرة عام ١٩٩٨ وذلك بعد تطويعها لتتماشي مع المجتمع المصري واضعة في الاعتبار الدراسات الدولية الصادرة بتصنيفات السلع والخدمات المعده في مشروع المقارنات الدولية المشاركة فيه مصر ضمن الدول الافريقية وتقسم الارقام الي ثماني اقسام رئيسية هي الطعام والشراب والدخان الملابس والاقمشة واغطية القدم ايجار المسكن والوقود والكهرباء ، الاثاث والمفروشات والادوات المنزلية والرعاية الطبية والنقل والمواصلات ونفقات التعليم والثقافة والتسلية وسلع وخدمات متنوعة .

ثانيا : الرقم القياسي لقسم المسكن ومستلزماته :

من المشاهده حاليا ارتفاع تكلفة تشييد المساكن الجديدة وقلة المعروض منها للاتجار وتقل فرص حصول الاسرعلي مسكن خاص نظرا لارتفاع تكلفة بنائة بالقدر الذي يفرق وقلة المستوي وبمفهوم اخر فان المسكن الجديد التمليك تكليف اصحابه لسنه كبيرة من الدخل السنوي ويتعين مواجهة تكاليف السكن بالمدخرات السابقة الانفاق الجاري هذا بالاضافة الي ان المسكن ومستلزماته ارتفاعا كبيرا بالنسبة للمساكن الجديدة مما يرفع الرقم القياسي العام .

ونظرا لقلة عدد المساكن الجديدة قياسيا بالعدد الكلي المساكن القديمه وفي ظل ثبات اسعار المساكن القديمه بالرغم من زيادة الدخل وانخفاض قيمه العملة الوطنية فان الارقام القياسية لقسم المسكن ومستلزماته تزيد بنسبة قليلة جدا ولا تعكس الواقع العملي والفعلي

وازاء هذا الوضع يمكن عمل مجموعتين من الارقام القياسية لفئتين من السكن هما سكن حديث وسكن قديم وكما نعلم فان فئه المساكن الحديثة الجديدة اخذه في التزايد والتنامي .

ثالثا : الارقام القياسية لاسعار المستهلكين للفئات المختلفة من السكان:

كما نعلم فان الانماط الاستهلاكية للفئات المختلفة من السكان تتفاوت بنسبة اكبر من تلك الموجودة بين المناطق الجغرافية المختلفة لانه يتفاوت لنسبة المتفق علي مجموعات الانفاق المختلفة بتفاوت الدخل .

تم اعتماد الارقام القياسية لاسعار الجملة للمجموعات السلعية والسلع المفردة الهامه في مصر مند ١٩١٤ استمرار اعتماد سلسلة الارقام باساس سنه ١٩١٣ -١٩١٤ حتي سنه ١٩٣٥ وبعدها تم اعداد سلسلة اخري اكثر شمولا باساس متوسط اسعار الفترة يونية – اغسطس ١٩٣٩ ومنذ ١٩٧٠ بدء الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء بتركيب السلسلة الحالية باساس متوسط اسعار السنه المالية ١٩٦٥ -١٩٦٦ ويصدرها في نشرة دورية والتي تمثل الارقام القياسية والاسعار الجملة في مصر ككل دونما التقيد بنطاق جغرافي معين .

ويقصد بسعر الجملة بانه السعر الذي تباع به السلع دونما تعديل في شكلها بواسطة منشات الجملة الي تجار التجزئة او تجار جملة اخرين ويتم تجميع اسعار الجملة من المصادر المتخصصة من خلال اتباع النطاق المركزي او نطاق المحافظات حكسب ظروف الانتاج ظروف الانتاج وتسويق كل سلعة او خدمه فبالنسبة للنطاق المركزي ترسل نماذج الاسعار الي منشات الجملة لتستوفيها وتعيدها مره ثانية كل ثلاث شهور واما بالنسبة لنطاق المحافظات تتولي مكاتب الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء الفرعية في المحافظات جمع اسعار الجملة لبعض السلع من المصادر المتخصصة كل شهر ويحسب متوسط عام لسعر الجملة لكل سلعة ليكون ممثل لسعر السلعة علي مستوي الجمهورية .ويسترشد في اختيار السلع الداخلة في منظومة الارقام القياسية لاسعار الجملة بالاوزان المستخرجة من القيم الاجمالية للانتاج الزراعي والصناعي والواردات في الانتاج ٦٤-١٩٦٥، ٦٥-١٩٦٦ حتي يتم تلافي الظروف الغير طبيعية المؤثرة علي

الانتاج وتختار السلع ذات الوزن الكبير بجانب السلع ذات الاهمية الخاصة كما تراعي في السلع المختارة في كل مجموعة ان تمثل اتجاهات الاسعار المختلفة .

وتنقسم الارقام القياسية تبعا للتقسيم الوارد في دليل النشاط الاقتصاي لتجارة الجملة وبالتالي تتكون الارقام القياسية تتكون من ١٧ فصل هي : الحاصلات الزراعية ، المواد الغذائية والمشروبات الدواجن والاسماك والمنتجات الحيوانية غير الغذائية الدخان ومصنوعاته الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية والجلود المدبوغة الادوات المنزلية ، البترول ومواد الوقود والورق والاخشاب ، مواد البناء ، الادوية ، المواد الكيماوية ، المعادن ومصنوعاتها ، الماكينات والمعدات وسائل النقل ويراعي تجانس تقسيمان الاول حسب الاستخدام النهائي مواد الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية غير المعمرة والسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستثمارية ، والثاني حسب درجة التصنيع وهم مواد الوقود والقطن والموا د الخام والسلع نصف المصنعة وتامه الصنع .

ويتم اعداد الاوزان المستخدمه في الترجيح علي متوسط القيم الاجمالية للانتاج الزراعي والصناعي المستهلك محليا او المصدر او الواردات بعد اضافة الرسوم الجمركية اليها خلال سنتي ١٩٦٥/٦٤ ،١٩٦٦/٦٥ .

خامسا الرقم القياسي الضمني

يتم حساب الرقم القياسي الضمني من خلال قسمه تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية عل تقديرات الناتج المحلي الاجمالي لذات السنه بالاسعار الجملة والتجزئة كافة اسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء سلع انتاجية او استهلاكية ام وسيطة .

ويعيد الجهاز المركزي التعبئة العاملة والاحصاء وباعداد تقديرات للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابته ويقوم بنشر هذه التقديرات في نشرات الحسابات القومية الصادرة عنه .